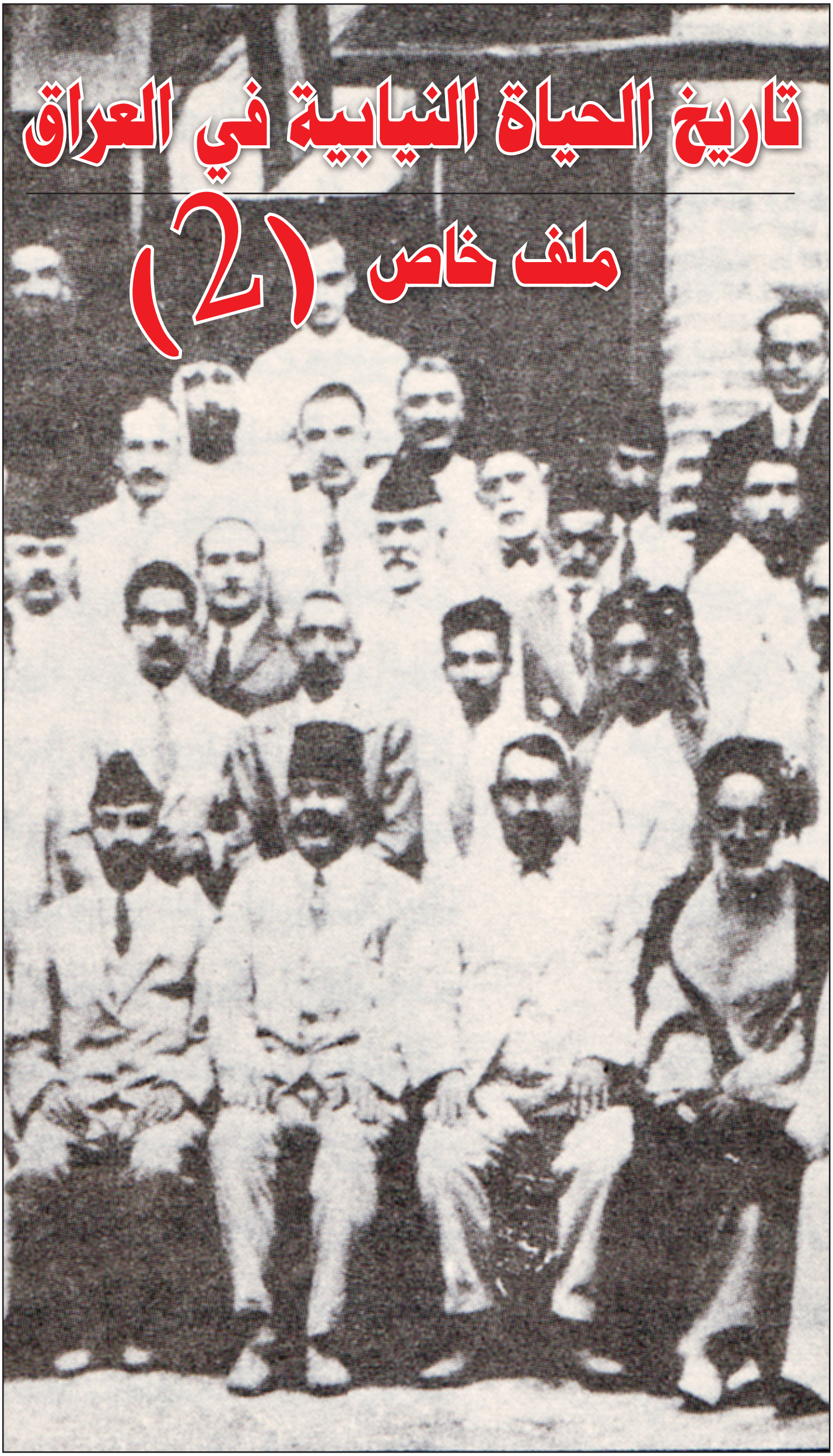

تاريخ الحياة النيابية في العراق

ملف خاص (2)

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير

فخري كريم

ملحق اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1736) السنة السابعة
الاثنين (1) اذار 2010

6

صحفيون . . ونواب

مؤتمرات غيرت تاريخ العراق

مصطفى العمري

توفيق السويدي

ناجي السويدي

محمد الصدر

علي جودة الايوبي

محسن ابو طبيخ

جميل المدفعي

مولود مخلص

عبد الكريم حسان خضير
كاتب

المؤتمرات السياسية التي عقدت خلال القرن الماضي وبخاصة – في العراق – رغبت ان اعرضها بصورة متسلسلة فهي بالاحرى تاريخ ومصدر علمي وثائقي يحتاجها ويستفيد منها المتعلم وكذا المكتبة العربية ، ومن لهم الاهتمامات بهذا الموضوع ..

المؤتمر العراقي في دمشق

كان اول مؤتمر ناقش الوضع في العراق ، بعد ان اعلن عن استقلال سورية ، وتنصيب الملك فيصل بن الحسين ملكاً عليها .. فعزم العراقيون على دراسة الوضع وتقرير مصير العراق ، بعد ان ذاق الشعب العراقي الامرين من سلطات الاحتلال البريطاني ، فعقد المؤتمر العراقي في دمشق على غرار (المؤتمر السوري) وبلغ عدد المشاركين فيه (٢٩) عضواً معظمهم من الضباط السابقين في الجيش العثماني والثورة العربية . ناقشوا فيه شؤون العراق ومستقبله ، وقرروا استقلال العراق ، وانتخبوا الامير عبد الله بن الحسين ملكا والامير زيد نائباً له ، وترأس المؤتمر توفيق السويدي (بحسب ما ورد في مذكرات السويدي) مؤتمر (لمجلس ادارة لواء كربلاء) حينما قامت ثورة العشرين في العراق على اثر الفتوى الى اصدرها في شوال سنة ١٣٣٨ هـ اية الله العظمى السيد محمد تقي الحائري الشيرازي . عهد بعد هذا في تدبير شؤون الحكومة الوطنية وتدبير ادارة البلاد بعد مغادرة حكومة الاحتلال البريطانية ، عهد بذلك الى اربعة اشخاص هم : العلامة الحجة السيد هبة الدين الشهر ستاني والعلامة الوطني المجاهد ابو القاسم الكاشاني والعلامة الحاج ميرزا احمد الخرساني والعلامة الشيخ ميرزا عبد الحسين نجل الحجة آية الله الشيرازي .. وكان العمل الاول الذي قام به هؤلاء العلماء ، هو تأسيس مجلس اداري في لواء كربلاء ، كان مؤلفا من بعض اشراف ومفكري اللواء الذين انتخبتهم الاكثرية من الاهلين . وقد دعي هذا المجلس بأسم (مجلس ادارة لواء كربلاء) ثم عين لمتصرفيه اللواء السيد محسن ابو طبيخ ، كما عين مديراً عاماً للشرطة طليفح حسون الحسن ومدير التحريرات خليل عزمي .. لقد تولت هذه التشكيلة الاولى للحكومة الوطنية الاشراف على شؤون اللواء وتنظيم شؤون الامن الداخلي وتعيين اللجان الحربية ونقاط الحراسة والدفاع لمدن عدة منها (المسيب والهندية والحلة وكربلاء) وغيرها من المدن والقصبات كما تعهدت بامداد المجاهدين بالارزاق والمعدات ونحو ذلك ..

مؤتمر الديوانية

عندما وصل الوصي (الامير عبد الاله) الى الديوانية تخلصاً من مضايقة حكومة رشيد عالي الكيلاني .. نزل في دار قائد الفرقة العسكرية الرابعة اللواء ابراهيم الراوي ، وسارع الى مقابلته كل من متصرف اللواء احمد السوز ومدير الشرطة فيها عبد الجبار جسام . وحين علم رشيد عالي الكيلاني بذلك ، بعث في اليوم التالي صباح الجمعة ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ م ، برقية باستقالته الى الوصي في الديوانية ، فقبل الوصي الاستقالة ، ببرقية مقتضبة كتبها صالح جبر متصرف لواء البصرة انذاك والذي انزله الوصي في الديوانية عندما كان عائداً من بغداد في طريقه الى البصرة . وكان الوصي قد استدعى الى الديوانية بعضا من الساسة من بينهم بعض اعضاء الوزارة الكيلانية المستقيلة . واذ ذاك قام السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان باخبار طه الهاشمي ، بان الوصي يطلب حضور: الصدر والهاشمي وناجي السويدي وجميل المدفعي وعلي جودت الايوبي وصادق البصام الى الديوانية وبعد نقاش تم الاتفاق على ان يسافر كل من الصدر والهاشمي وصادق البصام فاستقلوا طائرة من القوة الجوية العراقية ، طارت بهم الى الديوانية ، وتبعهم بالسيارات كل من جميل المدفعي وعلي جودت ومولود مخلص. وكان طه الهاشمي قد نال موافقة العقداء الاربعة مسبقا على تاييده اذا الف الوزارة الجديدة ، وقد تحدث الوصي الى الجميع حول تأليف الوزارة الجديدة ، فاتفقوا على اناطتها بالعميد طه الهاشمي الذي وعد الوصي بانه سيضمن ولاء العقداء الاربعة لسموه واطاعتهم له ، وعلى اثر ذلك عاد الوصي الى بغداد وعاد بقية الوزراء والاخرين ايضاً.

من ارشيف الصحافة العراقية

حين تحول الوصي عبد الاله الى معارض للوزارة العراقية

كانت العلاقات بين البلاط الملكي ونوري السعيد غير مستقرة في بعض الاحيان ففي كل مرة تعزز مكانة السعيد لدى السفارة البريطانية ولدى الاكثرية من النواب المؤيدين لكل وزارة تتمتع بثقة الجهات العليا حتى يبدأ العد التنازلي لعلاقته مع البلاط وقد تجلى ذلك في عهد الملك فيصل الاول بعد ان نجح نوري السعيد في ابرام المعاهدة العراقية البريطانية سنة ١٩٣٢ فادى ذلك الى شعور الملك بان نجم السعيد قد يرتفع افقا على افقه فخرج من الحكم على النحو الذي لم يكن يرضى به كل الرضا.

نوري السعيد

تكريم السعيد

وكان اضطلاع وزارة ناجي شوكت التي خلفته الحكم عبر مواقف مزاجية اتت بشعور الملك بما حز في نفس السعيد فانتهز الملك فرصة لقيام وزارة علي جودة الايوبي فبادر الى تكريم السعيد بمنحه وسام الرافدين مقرونا بكتاب شكر وثناء على اعماله الامر الذي طيب نفسه وحال دون قيامه بالنشاط الذي كان يمارسه في الفترات التي يكون فيها خارج الحكم.

وقد تكرر مثل هذا الامر بعد الاحتلال الثاني البريطاني للعراق واعادة الامير عبد الاله الى وصاية العرش وكان دور نوري السعيد في ذلك من اعظم الادور بالنسبة الى الوصي وحليفته بريطانيا خاصة بعد ان تبنى تعديل الدستور وزاد من صلاحيات الملك وجعل حق الوصي من اقامة الوزارات اذا خرجت من السياسة المرسومة لها وكالعادة خشي عبد الاله ان يؤدي التماع نجم السعيد الى الحد الذي يخبو معه نجمه فدبر ضده معارضة مصطنعة كما اسماها السعيد انتهت باستقالته من الوزارة بعد ان شنّ هجوماً في مجلس النواب والاعيان اعنف هجوم ما اضطر الشيخ بهاء الدين النقشبندي وهو من انصار السعيد الى صفع سلمان الشيخ داود الذي كان من اقطاب المعارضة المصطنعة للسعيد فعجلت هذه الصفعة باستقالة الاخير. ومما اذكره بهذه المناسبة ان صادق البصام كان من جملة اعضاء الوزارة المقالة وقد عقب على ذلك قائلا : اذا كان في المدة السابقة اسقطونا بالقنابل ويقصد به انقلاب بكر صدقي فانهم في هذه المرة سيسقطو ننا (بالقنادر) ومن يقف على كتا ب

الوصي عبد الاله

استقالة نوري السعيد من الوزارة سيعرف الكثير من الخلفيات التي كانٍ الرأي العام العراقي لايعرف عنها شيئاً. وكان السعيد قبل استقالته قد واجه سيلاً من النقد لنظام الحكم وطالب بسن قانون اساسي جديد بدلا من الدستور النافذ الذي جاءوا به من خارج الحدود كما دعا الى تقوية الحياة البرلمانية بتقليص الدوائر الانتخابية بحيث لاتستطيع الحكومات فرض نوابها وكان هذا مطلبا تقديماً يتمشى مع دعوة الاحزاب الوطنية التي استغربت صدوره من السعيد يومذاك.

وجاء حمدي الباجه جي ليخلف السعيد فقال الساسة ان هذه الوزارة هي وزارة صيف تحكم خلال فترة سفر العائلة المالكة للاصطياف ولم يكن حمدي يومها مؤهلا لهذا المنصب فقد اعتزل العمل السياسي الفعال على الرغم من كونه يتمتع بعضوية مجلس الاعيان ولكن الباجه جي الذي كان مغضوباً عليه باعتباره من رجالات الثورة العراقية التي نفتهم بريطانيا الى بنجاب ولن يتولى بعد عودته من المنفى الا وزارة الاوقاف حتى الغيت وكان يهاجم من الجهات الاستعمارية باعتباره يحمل الافكار الاشتراكية التي جاء بها من المانيا يوم كان يدرس هناك اقول ان حمدي الباجه جي بسيادته الهادئة وبحرصه على ارضاء الجميع استطاع ان يبقى في الحكم مدة طويلة ولكن الوصي عاد الى تأليب المعارضة ضده وضد من يعاونه في الحكم فاستعان بسعد صالح الذي تحولت صداقته المتينة مع صالح جبر وزير الداخلية الى عداء شديد بعد ان نقله من متصرفية الحلة الى متصرفية الدليم لانه لم يساعد على اعتقال المعارضين التي ايدت حركة رشيد عالي الكيلاني وقد استقال سعد من المتصرفية للنيابة الشاغرة عن الديوانية ولم يتدخل صالح جبر ضده لكي لايقال ان هذا التدخل لاسباب شخصية .

وزارة خام وطعام

وقام سعد صالح بجولة في الالوية ليحث بعض المتصرفين من اصدقائه على الانضمام الى المعارضة فنجح في اقناع عبد الهادي الضاهر متصرف الحلة الجديد الذي سرعان ما ابدى تذمره من تدخل اصهار صالح جبر بشؤون الادارة لتحقيق مصالحهم الذاتية بعد امتلاكهم الوثائق التي تدل على ذلك كما قصد صديقه عبد الله القصاب متصرف الديوانية ليحمله على الاشتراك معهم الا ان القصاب كما يقول المثل لايطير البعير ولايلزم الامير).

وشرع سعد صالح بمهاجمة حمدي الباجه جي التي قال عنها انها نجحت بتأمين الخام والطعام الى العالم وانها اصدرت قانون العفو العام وكانت تقابل المعارضة بلين الكلام وهي على كل حال وزارة الخام والطعام والعفو العام .. وكان هذا الوصف موضع تندر المعارضة خارج البرلمان الا ان استمرار صالح جبر بالرقابة على الصحف باعتباره وزيراً للداخلية وبسبب الاحكام العرفية حال دون نشر خطاب سعد صالح وتوفيق السويدي وداخل الشعلان الذين كانوا من اقطاب المعارضة لوزارة حمدي الباجه جي لمجلس النواب كما خطب مصطفى العمري المعارض لوزارة الباجه جي ايضا في مجلس الاعيان وتحدث القضايا التي يحسن الاستماع اليها والافادة منها وخاطب الوصي ايضا في هذه الاثناء وخلال هذه المعارضة القى الوصي على العرش خطاباً اثار استغراب جميع الاوساط اذ دعا فيه الى اطلاق الحريات العامة واعادة الاوضاع الدستورية سليمة الامر الذي دعا الكثير من العاملين في الحقل السياسي الى الاستبشار وتاييد هذا الخطاب الذي لم يكن الا مظهراً من مظاهر السباق بين البلاط ونوري السعيد لاظهار شعبيتهما امام الرأي العام وهكذا سقطت وزارة حمدي الباجه جي بسبب الذين إنتدبوا لمعارضته في مجلس النواب والاعيان ليأتي أول مرة توفيق السويدي رئيساً للوزراء وهو العضو في مجلس النواب بعد فترة طويلة وكان اكثر رؤساء الوزراء يرشحون من مجلس الاعيان.

جريدة الاتحاد نيسان 1986

مؤتمر البلاط

بعد ان تسلم الوصي على العرش (الامير عبد الاله) مذكرات الاحزاب السياسية المنددة بالاوضاع القائمة والمطالبة بالاصلاح اقترح مصطفى العمري (رئيس الوزراء) العراقي، واحمد مختار بابان (رئيس الديوان الملكي). على الوصي عقد مؤتمر في البلاط لمناقشة الوضع السياسي، فوافق وتم عقده مساء يوم ٣/تشرين الثاني عام ١٩٥٢م. ضم بعض رؤساء الوزارت السابقين ورؤساء الاحزاب..

في خلال المؤتمر قال طه الهاشمي: ان الوضع في العراق يتطلب ضرورة النظر اليه نظرة جدية ولا سيما بعد الحوادث التي جرت في الشرق الاوسط كأيران وسورية ومصر ولبنان، وشدد بصورة خاصة على حوادث مصر.. وقال: ان الاسباب التي ادت الى انقلاب مصر موجودة في العراق.واذا كانت العوامل متشابهة فلا بد ان تكون النتائج واحدة والقضية قضية زمن اذا لم نتدارك الامر ونقوم بالاصلاحات بصورة جدية في العراق فرد عليه الوصي: تقول انه سيقع في العراق مثل ما وقع في مصر... انا لا اخاف ذلك لأنني استطيع ان اكون حمالاً، أنا لا اهتم بهذه الامور.. تلا ذلك حدوث انتفاضة في العراق أواخر عام ١٩٥٢م، ادت الى استقالة وزارة مصطفى العمري، وتولى الجيش السلطة في البلاد..

وعهد الى الفريق الاول الركن نور الدين محمود (رئيس اركان الجيش) بتأليف وزارة قامت باعلان الاحكام العرفية واعتقال المعارضين واجراء انتخابات مزيفة لمجلس نيابي.

هناك من يدخل اجتماع مشغل الكاظمية والذي عقد في العهد الملكي (يعتبره مؤتمراً حزبياً) للهيئة العليا للضباط الاحرار: وبهذا الصدد يذكر اسماعيل العارف (وهو من الضباط الاحرار) : تقرر عقد اجتماع خاص بساعة الصفر للهيئة العليا للضباط الاحرار فكان ان وافق الجميع على المكان الذي اقترحته (انا) لعزلته وهو مشتمل يعود لأخي الحاكم صفاء العارف في منطقة الكاظمية (بستان الجلبي) فأخذت مفتاح المشتمل منه دون ان يعلم السبب وكان تاريخ عقد الاجتماع مساء الجمعة الموافق ٥ تشرين الاول من عام ١٩٥٦م. فأخذ كل واحد منا مهمة تبليغ اعضاء الهيئة العليا الموجودين خارج بغداد، الا ان ثلاثة من الاعضاء القياديين تغيبوا عن الحضور بسبب عدم حصولهم على الاجازة للقدوم الى العاصمة وهم: عبد الوهاب الشواف وعبد الكريم قاسم ومحيي الدين عبد الحميد، فعقد الاجتماع في اليوم نفسه وتعذر علينا تأجيله. وفي الوقت المحدد بدأ اعضاء التنظيم يصلون الى منطقة (العطيفية) وحضر الاجتماع برفقة رفعت الحاج سري عبد الوهاب الامين. ودار بعض النقاش حول نظام الحكم المقبل (هل يقضي على النظام الملكي ويعلن النظام الجمهوري) وتجنبت الاجابة على كثير من الاستفسارات وخاصة ما كانت تصدر من عبد الوهاب الامين.. وفي الطريق سألني المقدم صالح عبد المجيد السامرائي عن رأينا في تخويله مفاتحة فائق السامرائي نائب رئيس حزب الاستقلال فأسكته.. وفي اليوم التالي علمت من خلال مقابلتي لرئيس اركان الجيش (رفيق عارف) لتمشية بعض المعاملات، ومن خلال مناقشته لي بعد ان تسربت اليه فعلاً معلومات عن اجتماع الكاظمية.. واخيراً كل واحد يتهم الاخر بالافشاء.....!.

وزير المعارف لأكثر من مرة، عضو مجلس النواب ورئيسه في احدى دوراته، عضو مجلس الاعيان ورئيسه، عضو المجمع العلمي العراقي ورئيسه أيضا، الناشط السياسي والمثقف الديني والشاعر الشهير.. الشيخ محمد رضا بن الشيخ جواد بن محمد بن شبيب بن إبراهيم بن صقر البطايحي، الشهير بالشبيبي.

ولد في النجف الأشرف، رمضان عام ١٣٠٦هـ(١) المصادف ٦ أيار عام ١٨٨٩م.

والأسرة الشبيبية من أشهر الأسر العلمية في النجف الأشرف، قدمت من جنوب العراق وبالتحديد من مدينة البصرة، وهي فرع من قبيلة بني أسد(٢). درس الشبيبي على أشهر علماء عصره كالشيخ محمد حسن المظفّر، والسيد مهدي آل بحر العلوم، والسيد حسين الحمامي، والسيد هبة الدين الشهرستاني، والسيد حسين القزويني، والشيخ هادي آل كاشف الغطاء، وأيضاً تتلمذ على أبيه الشيخ محمد جواد الشبيبي الذي تعدّه المدرسة الدينية من ألمع أساتذتها فضلاً عما امتاز به من قوة شخصية أثر مواقف وطنية هامة، إلى جانب ملكته الشعرية.

الشبيبي في مجلس النواب

صادق جعفر
باحث متخصص بالتاريخ

وفي مطلع شبابه عاش واقع العراق الصعب في وقت كانت الدولة العثمانية آيلة الى السقوط، ثم وقع العراق تحت الاحتلال البريطاني عام ١٩١٨م. ولا يخفى ما كان عليه واقع العراق آنذاك من تخلف شامل.

الشبيبي نفسه يصف هذا الواقع ضمن مقدمته لديوانه الصادر عام ١٩٤٠م، فيقول: «كُنا في رهط من الشباب العراقيين وغيرهم نفكر تارةً في رسم أهدافنا وطوراً في الوسائل التي توصلنا إليها، ولم نكن نستهدف في الواقع إلا الحياة في ظل نظام تُحترم فيه الحقوق والحريات وتفلح في كنفه المساعي ويتيسر النهوض بالبلاد. كما كان في مقدمة العقبات الشاقة التي تواجهها دائماً استفحال الجمود وفقدان الشعور بالواجب خصوصاً لدى المسؤولين وعدم اكتراثم أو مبالاتهم بالأخطار، فتضطرم النفوس وتثور الأرواح المتمردة وتتضاعف الهواجس والآلام، ثم تفيض بهذه الصور الشعرية كما يفيض القليب الملآن».

وعمل الشبيبي مع مجموعة من الشباب النجفي في جمع المخطوطات والدواوين والسعي على طبعها بصورة جديدة.

البداية السياسية

كانت بدايته السياسة حين اشترك إلى جانب الجيش التركي في وقعة الشعيبة ضد الإنجليز عام ١٩١٤م. ومع شدّة الحراك السياسي، طالب العراقيون بالاستقلال وكان للشبيبي مواقف وطنية مأثورة، فقد انتدب بمهمة إلى عاهل الحجاز الشريف حسين، فذهب سالكاً البادية من البصرة إلى جمر فالمدينة المنوّرة ومنها إلى مكة المكرمة عام ١٩١٩م «واجتمع بالشريف حسين، وقدم له وثائق مذّيلة بتواقيع الزعماء والعلماء وقادة الرأي تتضمن توكيله لبيان حالة العراق وشرح رغبات أهله، وأوضح له طموح العراقيين إلى الحرية والاستقلال»(٥) من الحجاز ذهب إلى الشام، فكان له فيها جهود سياسية ومساجلات أدبية. وفي مدينة صيدا في لبنان وضمن محافلها الأدبية

ثم عاد إلى بغداد في تشرين الثاني، عام ١٩٢٠ ، وسجل هذه الرحلة في كتابه «رحلة في بادية السماوة» عام ١٩٦٤م، ونشرت في الأصل في مجلة المجمع العلمي العراقي(٦).

وشغل الشبيبي وظائف عديدة في الدولة؛ منها:

١. وزيراً للمعارف ١٩٢٤م.
٢. عضو مجلس نواب ١٩٢٥م، ١٩٣٣، ١٩٣٤.
٣. عضو مجلس الأعيان ١٩٣٥م.
٤. وزيراً للمعارف عام ١٩٣٥م للمرة الثانية.
٥. رئيس مجلس الأعيان ١٩٣٧م.
٦. وزيراً للمعارف ١٩٣٧م للمرة الثالثة إلى ١٩٤١م.
٧. رئيس مجلس النواب ١٩٤٤م.
٨. رئيس المجمع العلمي العراقي ١٩٤٨م.
٩. وزيراً للمعارف ١٩٤٨م للمرة الرابعة.
١٠. عضو مجلس الأعيان ١٩٥٤م حتى قيام ثورة تموز ١٩٥٨م.

الشبيبي في مجلس النّواب:

لا أحد بالطبع ينكر نزاهة ووطنية الزعيم عبد الكريم قاسم، وفي الوقت نفسه فأن ثورة تموز ١٩٥٨م التي أريد لها أن تؤسس لعهد جديد، أصبحت بداية لثورات وانقلابات وتآمرات أودت بالعراق إلى هو ما عليه اليوم!! ومن محاضر مجالس النواب، نقتطع بعض أقوال الشبيبي، فهو يقول في احداها: «... خلا الجو في العراق غالباً لعدد من ذوي الأهواء والتصرفات، وانحرف فريق من المسؤولين عن سواء السبيل لأنهم أمنوا العقوبة، ومنأمن العقوبة أساء التصرف، فالأوضاع النيابية قد هزلت».

ومن قول آخر له: « الحقيقة ان حواريي

وعمل الشبيبي مع مجموعة من الشباب النجفي في جمع المخطوطات والدواوين والسعي على طبعها بصورة جديدة.
كانت بدايته السياسة حين اشترك إلى جانب الجيش التركي في وقعة الشعيبة ضد الإنجليز عام 1914م. ومع شدّة الحراك السياسي، طالب العراقيون بالاستقلال وكان للشبيبي مواقف وطنية مأثورة، فقد انتدب بمهمة إلى عاهل الحجاز الشريف حسين، فذهب سالكا البادية من البصرة إلى جمر فالمدينة المنوّرة ومنها إلى مكة المكرمة عام 1919م

الملك فيصل في هذه اللحظة، التي تناقش الوزارة فيها، أصبحوا ضروباً وأقساماً، وأصبحت حظوظهم ضروباً وأقساماً، ومن حواريي الملك فيصل أناس منسيون، إذا لم أقل مضطهدين، وأناس آخرون قابعون في بيوتهم، فلماذا لا يواسيهم السيد نوري السعيد في حرمانهم مثلاً، وفي زهدهم بمظاهر الحياة والسلطان، ولماذا يصر أن يكون دائماً على رأس الحاكمين إذا حقاً كان من حواريي الملك فيصل، وإذا كان جارياً على منهاجه، كان الملك فيصل ملكاً دستورياً شعبياً، فلماذا يجنح هذا الحواري إلى أن يكون ديكتاتورياً؟ مهما كانت الظروف والأحوال، أيها السادة: يختلف عهد الملك فيصل عن عهدنا هذا في جوه كثيرة، وانا أذهب إلى أن البلد رجع إلى الوراء، بعد أن ودعت البلاد عهد الملك الراحل، خطوات بعيدة في جميع نواحي الحياة، هذا رأيي وعقيدتي، وهذا ما أريد أن أدلل على صحته في هذه القاعة، وفي خارجها».

ويقول من محضر آخر: «إن نظام الحكم في بلادنا ديمقراطي وشكله نيابي.. فماذا بقي لنا من جوهر الديمقراطية؟ إن العراقيين متساوون أمام القانون، فماذا نشاهد من هذه المساواة؟ إن الحرية الدستورية، وهي حق مباح لجميع أبناء العراق بنص الدستور، أصبحت حقاً لأشخاص يعدون على الأصابع، فهؤلاء الأشخاص، في ما أرى، هم أحرار بكل معنى الحرية، وفي وسعهم أن يأتوا إلى مناصب الحكم العليا متى أرادوا أن يأتوا إليها، وفي إمكانهم كل حين أن يتخلوا عن تلك المناصب لأجل الراحة والاستجمام متى شاءوا الاستجمام..أما خزينة الدولة العراقية فهي طوع إشارة القوم يتناولون منها ما يشاءون، كما يشاءون، وعلى أبناء العراق، وعلى كُلّ فرد من أبناء العراق أن يكد ويشقى لسدّ نفقاتهم الطائلة، وعلى الفقير أن يدفع الضريبة الباهضة أحياناً لأجل ضمان سعادة أشخاص معدودين، وتمكنهم من البذخ والإسراف، هذا أصل من أصول الحكم القائم في البلاد».

فالشبيبي كان يطمح بنهوض شامل في البلاد على كافة الأصعدة، إلا أنه اصطدم في الواقع، فبان ثمة فارق بين النظرية والتطبيق وبالأخص بعد ان اصطدم بالمسؤولين المنحرفين الذين انتهكوا حُرمات القانون، فهو يقول متمثلاً قول الشاعر:

نعيبُ زماننا والعيبُ فينا
وما لزماننا عيبُ سوانا

وهذا لا يعني ان الشبيبي ينفي أثر سياسة الأجنبي والذي جند بعضاً من أصحاب النفوس الضعيفة لخدمة أفكارهم ومصالحهم، فهو يقول: «بدأ المستعمرون برسم الخطط للانتقام من المخلصين قبل مدّة طويلة، أي في الدور الأول من أدوار الحكم الوطني، بيد أن الظروف لم تكن مواتية لتطبيقها برمتها، ولذلك شرعوا بتطبيقها تدريجيا، ولما أصبحت الظروف مواتيةً لهم في هذه السنوات الأخيرة بادروا إلى تطبيق هذا البرنامج... هكذا عادت البلاد جنة لفريق من النفعيين الانتهازيين، وسجناً لكثير من أبنائها الأمناء وذلك على الوجه الذي دبره بعض المستعمرين، بل هكذا أصبح العراقي الحرّ غريباً في وطنه»(٧)

رؤية الشبيبي لأمور السياسة الخارجية

في الوقت الذي كان العالم تحكمه قوتين عظيمتين؛ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، رأى بعض الساسة العراقيين التحالف مع احدى هاتين القوتين، فكان نوري السعيد وفاضل الجمالي من أشد المتحمسين لانشاء تحالف مع الولايات المتحدة، فيما كان الشبيبي وآخرون يفضلون موقف الحياد الايجابي، سيما وان الأمور كانت تنذر مرة بحرب باردة وأخرى تبين مصاديق لاشعال حرب ضروس ساخنة. فعندما عرضت بنود المعاهدة المقترحة بين العراق وتركيا وطرحت في مجلس النواب، وهي تفضي في نهاية المطاف الى تورط العراق في الحرب، أبدى الشبيبي خشيته من هذه المعاهدة وأكد أنه لا يجوز «لدولة صغيرة مثل العراق أن تزج نفسها في مُعترك لا ناقة لها فيه ولا جمل». ولذا كان الشبيبي واحداً من الذي وقعوا على «بيان الحياد» الشهير، ففي ١٩ آذر عام ١٩٥١م وفي عهد وزارة نوري السعيد صيغ بيان الحياد من قبل مجموعة من المعارضين السياسين في دار مزاحم الباچهچي، منهم الشبيبي وكامل الچادرچي وصادق البصام وعبد الجبار الجومرد وعبد الرزاق الشيخلي ومحمود الدرّة، واصدروا بياناً عُرف بـ«بيان الحياد» الذي أشار إلى «ان أعظم نعمة نبتغيها هي نعمة السلام، والتخلص من الاستعمار، والتمتع بحياة سياسية حُرّة، والحصول على استقلال كامل غير منقوص، وضمان تمتع الشعب العراقي بحقوقه الدستورية التي مازال محروماً من التمتع بها، ورغبةً منا في تحقيق ذلك نعلن ان الانحياز إلى كتلة من الكتلتين المتنازعتين سواء كان ذلك في الحرب الباردة القائمة بينهما، أم الاصطدام المسلح الذي يُحتمل أن يقوم، مما يُعرض البلاد العربية عامة والعراق خاصة إلى أخطار جسيمة تجلب الينا الكوارث والدمار، وتلقي بأبنائنا إلى التهلكة، أو قد تؤدي بكياننا في سبيل مطامع استعمارية لا شأن لنا بها».

وفي احدى روائع الشبيبي في تلك الأيام وصف العراق بـ «الحمل الوديع» قائلاً: «كم مرة يسلخون جلدك باسم العهود والمواثيق، وكم مرة يحرجونك فيخرجونك عن حيادك باسماء ما أنزل الله بها من سلطان.. لقد أزفتْ الآزفة، ودنت الراجفة، ولذلك نراهم ينددون بالحياد، ولا ندري لماذا أصبحت كلمة الحياد تقض المضاجع، وتثير الخواطر... وليس من مصلحة العراق، ولا مصلحة العرب في أن تتحيزوا إلى معسكر بعينه من المعسكرات».

وقبل انهيار النظام الملكي بمدة وجيزة انتقد الشبيبي شخص نوري السعيد لأنه تحامل كثيراً على الاتحاد السوفيتي في كلمته امام مجلس الوزراء التركي في انقرة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٨م، حول ميثاق عراقي . تركي، فقال الشبيبي: «أنا لا أدري ما الفائدة من تكرار هذا التهجم على مثل هذه الدولة (الاتحاد السوفيتي) بينما دول ميثاق بغداد باجمعها ومنها الدولة التي يجتمع فيها المجلس (أي تركيا) لها علاقات قائمة فعلاً مع هذه الدولة المذكورة، ويجوز أن يستفيد العراق من موقف مثل هذه الدول سياسياً، أو في المجال الدولي، ولكننا دائماً نمعن، ونبالغ، ونتهجم، فمثلاً لا أدري لماذا نحن وحدنا مصرون على قطع العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع دولة معينة من هذه الدول التي توجد علاقات بينها وبين دول الميثاق؟ ولماذا ننفرد بذلك؟ وما الفائدة من ذلك؟

كامل الچادرچي

صادق البصام

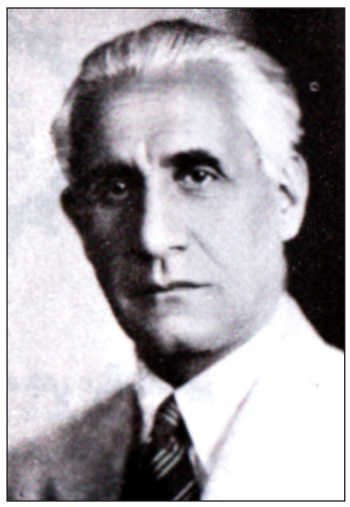
مزاحم الباجه جي

عبد الرزاق الشيخلي

من ارشيف الصحافة العراقية

شؤون داخلية

قيامة الانتخابات في محلتي قنبر علي وتحت التكية

صورة العريضة المرفوعة الى سعادة أمين العاصمة والمقامات العالية من عضو الهيئة الاختيارية الى السيد أحمد السيد عبد الله أحد أعضاء الهيأة الاختيارية الموكلة بالإشراف على الانتخابات الجارية في ١٥ الجاري الجاري في محلتي قنبر علي وتحت التكية أرجو ان أعرض:

بدأنا الانتخاب صباحاً ولم تمض دقائق معدودة حتى رأيت زمرة من رعاع الناس أخذوا يضايقون على حرية الناخبين ولم يقف هذا التضييق عند حد، بل تعداه الى ضرب بالعصي والتهديد والإرهاب وغير، فبينت للهيأة ان الأحسن ان يؤجل الانتخاب الى ما بعد الظهر فضاع اقتراحي سدى إنما جرت الحالة على هذا المنوال ولما أخذت الاحظ على أثر الاعتداءات التي قام بها الرعاع ان قبضات من أوراق الانتخاب أخذت توزع توزيعاً منافياً للحقوق الانتخابية بحيث أعطي عضو التفتيش نشرة لأحد الأشخاص لكتابة أناس معينين وإذ كان هذا ما يغبط الحقوق الانتخابية وينافي الحياة الدستورية لاسيما وان الاوراق أعطيت لأولاد لا يتجاوز منهم الخمس عشرة سنة رأيت من الواجب الانسحاب من الهيأة حالاً احتجاجاً على هذه التصرفات التي يأباها الرجال المفكرون العاملون لخير الوطن.

عضو الهيأة الاختيارية
السيد أحمد السيد عبد الله

بيانات من أمانة العاصمة

سيجري انتخاب للمنتخبين الثانويين لمحلة الطاطران يوم الثلاثاء المصادف ١٧/ نيسان/١٩٢٨ في جامع زين العابدين فعلى المنتخبين الأوائل ان يحضروا لإعطاء أصواتهم وفق الأصول وعلى المختارين وعضو اللجنة الانتخابية ان يحضروا للمكان المعين في اليوم المعين.

وسيجري انتخاب المنتخبين الثانويين للسجلات المعينة أسماؤهم أدناه في الأماكن والأيام المدرجة الى جانبها، فعلى المنتخبين الأولين ان يحضروا لإعطاء أصواتهم وفق الأصول.

وعلى المختارين وأعضاء اللجنة الانتخابية ان يحضروا الى الأماكن المبينة في الايام المعينة.

خضر الياس، التكارتة، الست نفيسة يوم الاربعاء والخميس والجمعة المصادفة ٢٨ و٢٩ و٣٠/ نيسان/١٩٢٨ في جامع الست نفيسة.

جريدة النهضة العراقية ايار 1928

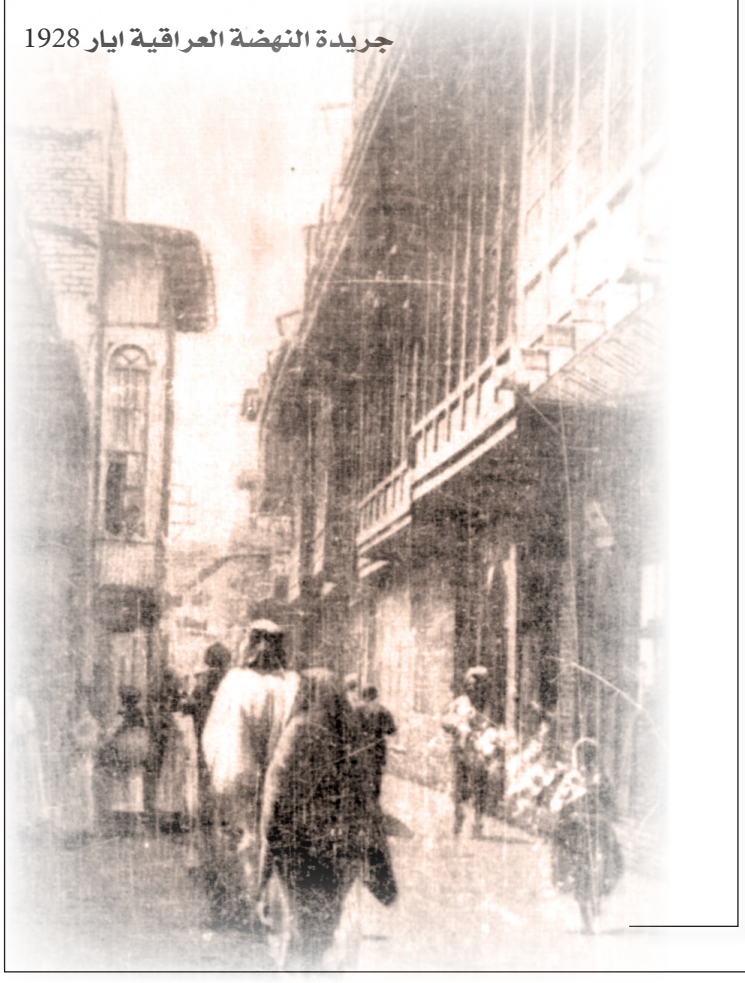

معروف الرصافي

عبد اللطيف ثنيان

محمد باقر الشبيبي

رفائيل بطي

الجواهري

صحفيون . . ونواب

انبثقت الحياة النيابية في العراق في الهزيع الأخير من العهد العثماني، ثم تبلورت لتصبح ركناً أساساً في العملية الدستورية بعد تأسيس الدولة العراقية وأبرام القانون الأساسي العراقي، وقد شهدت المسيرة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٥٨ أسماء مختلفة الثقافات والمشارب والأهواء لأعضاء المجالس النيابية، ومن هؤلاء طائفة من الصحفيين الذين انتخبوا لشهرتهم في عالم الصحافة، فقد كان نشاطهم الصحفي سابق لعملهم النيابي، ولا نضيف ان هؤلاء كانوا أكثر تفهماً لدورهم النيابي وربما أنسجم في كثير من الأحيان مع دورهم الصحفي، ولعل هذا الموضوع جدير بالبحث والتقييم.

ولم يعرف العراق الصحافة الحقيقية الا بعد الانقلاب الدستوري في الدولة العثمانية عام ١٩٠٨ وما تبعه من نسمات الحرية والديمقراطية التي هبت مع ولايات الدولة، ومن أبرز مشاهد العهد الجديد أنبثاق الحياة النيابية عبر ما عرف بمجلس المبعوثان.

رفعة عبد الرزاق محمد

العهد العثماني

ومن صحفيي العراق في العهد العثماني الأخير ١٩٠٨-١٩١٧ الذين تولوا مقاعد نيابية في مجلس المبعوثات أو المجالس النيابية بعد تأسيس الدولة العراقية، نذكر منهم الحاج عبد الحسين الازري (ت ١٩٩٥) الذي أصدر جريدة (الروضة) في حزيران ١٩٠٩ وجريدة (مصباح الشرق) في آب ١٩١٠ وجريدة (المصباح) في آذار ١٩١١ و(المصباح الأغر) في تشرين الثاني ١٩١١، وقد استمرت هذه ثلاث سنوات، كما تولى الازري إدارة مجلة (العلم) للسيد هبة الدين الشهرستاني، وقد لقي من ذلك العمل الصحفي الحر ما لاقاه أحرار العرب من الاضطهاد التركي فنفي أثناء الحرب العظمى الى أماكن بعيدة عن موطنه.

وفي عام ١٩٢٤ أصدر مجلة (الإصلاح) ولم يصدر منها سوى عددين ودخل المعترك النيابي عام ١٩٣٤ نائباً عن الديوانية غير ان المجلس حل مع تأليف وزارة ياسين الهاشمي في ربيع السنة التالية.

ومن صحفيي العهد العثماني مراد سليمان (ت ١٩٢٢) أصدر أول جريدة أهلية هي (بغداد) في آب ١٩٠٨ بعد إعلان الدستور العثماني وكانت لسان جمعية الاتحاد والترقي في بغداد، وقد انتخب عضواً في مجلس المبعوثات عام ١٩١٢ وهو أخو محمود شوكة باشا قائد الانقلاب العثماني وحكمة سليمان رئيس الوزراء عام ١٩٣٦.

وأصدر سليمان فيضي (ت١٩٥١) جريدة (الايقاظ) في البصرة بعد الانقلاب الدستوري وأصبحت هذه الجريدة لسان الحركة العربية الناهضة لسياسة الاتحاديين والأتراك، وقد انتخب فيضي نائباً في مجلس المبعوثات عام ١٩١٤، وفي العهد الملكي تولى مقعداً نيابياً عام ١٩٣٥ عن البصرة.

اما الصحفي الحر عبد اللطيف ثنيان (ت١٩٤٤) صاحب جريدة (الرقيب) الذائعة التي الهبت الحماس ضد سياسة التتريك التي انتهجها الاتحاديون بعد ان ضربوا عهودهم عرض الحائط ولقي ما لقي من اضطهادهم، فقد تولى النيابة في العهد العراقي مرتين، الأولى عام ١٩٣٤ نائباً عن ديالى والثانية عام ١٩٣٩ نائباً عن بغداد.

اما السيد هبة الدين الشهرستاني (ت١٩٦٧) فقد أصدر مجلة (العلم) في النجف في آذار ١٩١٠ واستمرت سنتين وكانت مجلة متحررة في وقت مبكر من تاريخ العراق الحديث، وبها عرف صاحبها كأحد رواد

البلاد

الاستقلال

اللسان

الزمان

الإصلاح الديني في الشرق، وكانت تدعو الى نشر الأفكار الحديثة والمكتشفات العلمية ونبذ العادات البالية، وفي العهد العراقي تولى وزارة المعارف عام ١٩٢١ وانتخب نائباً عن بغداد في مجلس النواب في كانون الأول ١٩٣٤.

العهد العراقي

شهد عام ١٩٢١ تاسيس الدولة العراقية في عام ١٩٢٤ أصدر المجلس التأسيسي العراقي بعد إقراره الدستور الجديد للدولة الناشئة (القانون الأساسي) قانون المجلس النيابي العراقي كأحد أسس النظام الجديد، وفي عام ١٩٢٥ تألف أول مجلس للنواب وكان لكبار الصحفيين العراقيين حضور مشهود، واستمر هذا الحضور في الدورات الانتخابية اللاحقة الى انتهاء العهد الملكي عام ١٩٥٨ وسقوط مؤسساته الدستورية.

ونعرض هنا طائفة من الصحفيين العراقيين ممن انتخب لمجلس النواب في ذلك العهد، وأول من يتبادر الى ذهن الباحث الصحفي الكبير رفائيل بطي (ت١٩٥٦) صاحب جريدة (البلاد) الصادرة عام ١٩٢٩، فقد انتخب نائباً عن البصرة عام ١٩٣٤ وعن الموصل عام ١٩٣٥ وعام ١٩٣٧ وعن البصرة ١٩٣٩ وعن بغداد عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٣.

والأستاذ الشاعر معروف الرصافي (ت١٩٤٥) الذي دخل الصحافة منذ عام ١٩٠٨ محرراً للقسم العربي من جريدة (بغداد) فقد أصدر جريدة باسم (الأمل) في تشرين الأول ١٩٢٣ صدر منها (٦٨) عدداً، وكان الرصافي عضواً في مجلس المبعوثات ونائباً عن العمارة عام ١٩١٢ وعن المنتفق عام ١٩١٤، وفي العهد العراقي انتخب نائباً في المجلس النيابي العراقي عن العمارة عام ١٩٣٠ وعن بغداد عام ١٩٣٤ وعن الرمادي عام ١٩٣٥ و١٩٣٧.

ومن الصحفيين النواب أحمد عزة الاعظمي (ت١٩٣٦) أصدر مجلة (لسان العرب) التي اتخذت لها اسم (المنتدى الأدبي) عام ١٩١٤ وتعرض بسببها الاعظمي الى الاضطهاد والسجن، وحرر مجلة (اللسان) عام ١٩١٩ ثم أصدر مجلة (المعرض) عام ١٩٢٥ واشتهر كتابه (التضحية العربية) كأحد أهم المصادر عن الحركة العربية المناوئة للتسلط التركي وحركة الاستقلال ضد الاحتلال الغربي، وبعد تأسيس الدولة العراقية انتخب نائباً عن لواء ديالى ١٩٢٨ ثم نائباً عن بغداد عام ١٩٣٤.

زامنهم أيضاً الأستاذ يوسف رزق الله غنيمة (ت١٩٥٠) الذي اشترك مع المعلم داود صليبوا في إصدار جريدة (صدى بابل) عام ١٩٠٩ وكتب في الكثير من الجرائد والمجلات العراقية أبان العهد العثماني، وفي انتخابات المجلس التأسيسي بعد تأسيس الدولة العراقية انتخب نائباً عن بغداد في آذار ١٩٢٤، ثم أصدر جريدة (السياسة) اليومية في ٣/أذار/١٩٢٥ وانتخب نائباً عن بغداد في المجلس النيابي عام ١٩٢٥ و١٩٢٨ و١٩٣٤ ثم عين عضواً في مجلس الأعيان عام ١٩٤٥ وتولى مناصب وزارية مختلفة، ويعد غنيمة من أعلام اليقظة الفكرية في العراق كباحث ومحقق وصحفي وسياسي.

ومنهم الصحفي البارع عبد الغفور البدري (ت١٩٤٣) صاحب جريدة (الاستقلال) لسان المعارضة الوطنية منذ أيام الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠ واستمرت الجريدة الى عام ١٩٤١ وعطلت مراراً وحكم على صاحبها، وأصدر البدري بدلاً عنها جريدة عدة لمواصلة رسالته وانتخب نائباً في مجلس النواب مرات عدة فكان نائب عن ديالى ١٩٣٣ وعن الكوت ١٩٣٤ وعام ١٩٣٧ وعام ١٩٣٩.

ومنهم داود السعدي (ت١٩٦٦) الذي أصدر عام ١٩٢١ جريدة (دجلة) وقيل عنها أنها كانت مؤيدة لأقامة نظام جمهوري، ثم تنصل صاحبها عن تلك التهمة، وكان السعدي قانونياً ظليعاً ومحامياً قديراً وما من قضية مهمة أمام القضاء العراقي الا وكانت له مشاركة فيها كمحام معروف، انتخب نائباً عن بغداد مرات عدة عام ١٩٣٧ و١٩٣٩و١٩٤٨.. الخ.

صحفيون آخرون

ان القائمة طويلة للصحفيين الذين تبوؤا مقاعد نيابية ولا يسعنا في هذه المجالة الا الإشارة الى أسماء أخرى مرجئين التفاصيل الى مقال مقبل، فمنهم الأستاذ رزوق غنام (ت١٩٦٥) صاحب جريدة (العراق) والمدرسة الصحفية الأولى في سيرة الصحافة العراقية، انتخب نائباً عن بغداد في ست دورات نيابية ١٩٣٠ و١٩٣٥ و١٩٣٩ و١٩٤٣ و١٩٥٤ و١٩٥٨.

ومنهم فتح الله سرسم (ت١٩٢٧) الذي أصدر بعد إعلان الدستور العثماني جريدة أسبوعية في الموصل باسم (نينوى) في تموز ١٩٠٩، انتخب نائباً عن لواء الموصل في المجلس التأسيسي العراقي عام ١٩٢٤.

ومن الجدير ذكره ان ابنه متي فتح الله كان صحفياً أيضاً أصدر جريدة (فتى العراق) عام ١٩٢٩ وجريدة (البلاغ) في السنة التالية، انتخب نائباً عن الموصل عام ١٩٣٩ و١٩٤٧ والدورات النيابية اللاحقة.

ومنهم الأستاذ سليم حسون (ت١٩٤٧) من المثقفين العراقيين الرواد، عمل محررا في جريدة (الموصل) عام ١٩١٨ وأصدر جريدة (العالم العربي) الذائعة عام ١٩٢٤ وظلت صادرة الى وفاته، انتخب نائباً عن الموصل في السنوات ١٩٣٣ و١٩٣٤ و١٩٣٧، ثم نائباً عن بغداد عام ١٩٣٧-١٩٣٩.

ومنهم الأستاذ توفيق السمعاني (ت١٩٨٢) صاحب جريدة (الزمان) الصادرة عام ١٩٣٧ واستمرت الى ما بعد ثورة تموز ١٩٥٨، وقد ساهم في إصدار صحف ومجلات قبل ذلك، انتخب نائباً عن البصرة عامي ١٩٣٧ و١٩٣٩ ونائباً عن الموصل بأعوام ١٩٥٣ و١٩٥٤ و١٩٥٨.

ونضيف هنا أسماء أخرى لصحفيين انتخبوا نواباً في المجالس النيابية أبان العهد الملكي مثل سلمان الشيخ أحمد الداود ومحمد عبد الحسين وعبد القادر السياب وشفيق نوري السعيدي ومصطفى علي ومكي الجميل.

ونختم هذه الإطالة بالشاعر الجهير محمد مهدي الجواهري الذي أصدر جريدة (الفرات) عام ١٩٣٠ و(الانقلاب) عام ١٩٣٦ و(الرأي العام) عام ١٩٣٧، كان يسعى الى النيابة كما ذكر في مذكراته المطبوعة ولم يحصل عليها الا عام ١٩٤٧، إذ أصبح نائباً عن كربلاء في الانتخابات التكميلية غير ان المجلس حل في شباط ١٩٤٨ أثر دنبة بورتسموث.

ومن النواب الصحفيين نذكر في هذا العرض السريع أسماء عزيز شريف وعبد القادر إسماعيل وحسين جميل وعبد الوهاب محمود وشاكر النعمة وعلي محمود الشيخ علي ومحمد الباقر الحلي ومحمد باقر الشبيبي وإسماعيل الغانم ورفيق السيد عيسى وسلمان شينه.

من ارشيف الصحافة العراقية

جريدة النهضة العراقية وانتخابات 1928

- انتخابات الدرجتين وجوادث محلات بغداد

- كيف جرى التلاعب في انتخابات سوق الجديد وجامع عطا والمشاهدة

عندما تسلمت الوزارة السعيدية الثالثة دفة الحكم في بداية ١٩٢٨ كانت باكورة اعمالها حل المجلس النيابي في ١٨/كانون الثاني من أجل ايجاد موازنة مستقرة بين القوة التنفيذية والقوة التشريعية كما جاء في بيان أسباب حل المجلس، وكان المقصود بالموازنة ايجاد أحزاب نيابية واضحة المبادئ والأهداف، حيث لم يكن المجلس المنحل في نظر الوزارة الجديد يمتلك المؤهلات التي تجعله ممثلاً للشعب في وقت تواجه البلاد أمور خطرة تتعلق بتعديل المعاهدة العراقية- البريطانية والاتفاقيتين المالية والعسكرية وقضية الدفاع الوطني والتجنيد الإلزامي، ولكن هل بإمكان الحكومة العراقية آنذاك تحقيق هذه الأهداف الوطنية في وقت كان الانتداب البريطاني الممثل بالمندوب السامي والمفتشين الإداريين في الألوية والمستشارين البريطانيين في الوزارات يهيمنون على شؤون البلاد السياسية والاقتصادية؟

ان حالة ازدواج السلطة هذه قد انعكست على الانتخابات النيابية التي بدأت في ٢٢/ كانون الثاني وانتهت في ٩/مايس/١٩٢٨، حيث كانت الانتخابات على مرحلتين:

المرحلة الأولى يقوم فيها الناخبون الأوليون الذين تبلغ أعمارهم أكثر من إحدى وعشرون عاماً من الذكور بانتخاب الناخبين الثانويين الذين يقومون في المرحلة الثانية بانتخاب النواب الذين لا تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة من الذكور.

وتشرف على الانتخابات هيئات تفتيشية موزعة على المحلات في المدن وعلى القرى والقصبات في الأرياف.

لقد تميزت انتخابات ١٩٢٨ بالتلاعب والتدخل السافر فيها من قبل قوى متعددة بحيث ان عدداً من الناخبين اقترح تعيين النواب بدلاً من فضائح التزوير، وقد أقيمت دعاوى جزائية كثيرة على مجرى الانتخابات في بغداد وأمتنعت الهيئة التفتيشية في البصرة عن المصادقة على محاضر الانتخاب لبعض النواب.

ونشرت الكتلة الوطنية في الموصل كتاباً عن التزوير في الانتخابات، وكان موقف الصحافة الوطنية رائعاً في الكشف عن طبيعة ذلك التزوير ونشر شكاوى المواطنين، ومن بين تلك الصحف كانت صحيفة النهضة العراقية التي تابعت الانتخابات ووقائعها بكل اهتمام، وفي هذا العدد الذي ننشره اليوم والمؤرخ في ١٢/نيسان/١٩٢٨ خصصت الجريدة معظم صفحتها الأولى عن الانتخابات ومجرياتها، حيث دافعت في افتتاحيتها عن ضرورة الإلتزام بالدستور وتشكيل لجان تحقيق لضمان حرية الانتخابات وكشف التزوير والتلاعب فيها، كما كتب المدير المسؤول للجريدة الماحمي أمير الحراز مقالة تحت عنوان (متى تنتهي هذه المهازل الانتخابية – أنه اعتداء صارخ على الدستور) تحدث فيه عن الفوضى التي تسود الانتخابات حيث تمتهن القوانين ولا رقيب على سوء تطبيقها وقدم على ذلك امثلة تبين عدم الإلتزام بأنظمة الانتخاب، كما أنها تعكس الأمية التي كانت سائدة بحيث ان مادة قانونية تسن من أجل الذين لا يقرأون ولا يكتبون لتبيان طريقة تصويتهم والتي استغلت للتلاعب بالأصوات.

وفي عمود الشؤون الداخلية في الصفحة الثانية نشرت الجريدة صورة العريضة المقدمة الى أمين العاصمة من قبل أحد أعضاء الهيئة الاختيارية في محلتي قنبر علي وتحت التكية يصف فيها استخدام الضرب بالعصي والتهديد أثناء الانتخاب واشتراك صبيان صغار في التصويت ما أدى الى انساحبه، كما تضمن العمود إعلاناً من أمانة العاصمة عن موعد الانتخابات لمحلة الطاطران يوم ١٧/نيسان ومحلات خضر الياس والتكارتة والست نفيسة في الأيام التالية على التتابع في جامع الست نفيسة، أنها صورة لماضي قديم لم يبق منه غير الذكريات.

النهضة العراقية
جريدة يومية سياسية
صاحبها ومديرها المسؤول ماحمي أمير الحراز
العدد ٨١ السنة الأولى بغداد الثلاثاء ١٧ نيسان سنة ١٩٢٨
من الصفحة الأولى
متى تنتهي هذه المهازل الانتخابية
الى اعتداء صارخ على الدستور !
لاسلكية وروبتر وغيرها
مؤامرة ميلانو
حول المؤامرة ايضا
لاسعاف قتلى المؤامرة

الحياة النيابية في الشعر العراقي

د. يوسف عز الدين

عن كتاب الشعر العراقي في القرن التاسع عشر

غرت مظاهر الحكم العامة بعض الشعراء لذلك اختلفوا بادئ الأمر في معاملة نواب المجلس فحسبهم بعض الشعراء بأنهم قادرون على انتشال البلاد من التأخر والسير بها نحو معارج ارقي والتقدم، ولهم من السلطة ما يقومون به أعوجاج أمورها ويثقفون أودها، لن المجالس النيابية في الدولة المستقلة هي عمادها وركنها الأشد وساعدها الذي تعتمد عليه وقت الشدائد والملمات وهي ذات القول الفصل في القضايا العامة في شؤون الدولة ومتى اتفقت كلمة النواب في أمر من الأمور فما على الدولة إلا الانصياع كرهاً او رضاً لرغبتهم، غير أن نواب العراق ويا للأسف لم يكونوا يمثلون الشعب العراقي، فقد أخذوا يتنصلون من التبعة العظمى الملقاة على عواتقهم لأنهم لم يشعروا بان الشعب قد جاء بهم الى المجلس ولم يحسبوا له حساباً في مناقشة الأمور، إنما همهم كان منصباً على إرضاء الوزارة التي جاءت بهم اى المجلس، فلم يذودوا عن مصالح الوطن في أحلك الظروف وكان أول دليل على ذلك موقفهم من معاهدة ١٩٢٢ فقد كان عدد الموافقين ٣٧ نائباً من مجموع مئة نائب ولم توات الشجاعة بعضهم ليحضر الى المجلس ويعارض ويرفض المعاهدة، وليدخل في نضال جديد ولو كان النواب مستندين على القوى الشعبية ما جبنوا وتولاهم الذعر فهم بين ناريين، نار الوزارة التي أدخلتهم البرلمان وهي تضمن لهم مصالحهم الخاصة، ونار القوى الشعبية التي ثارت على المعاهدة، فإذا وافقوا على المعاهدة فسوف يغضب الشعب ويلصق بهم تهمة الخيانة ولو رفضت المعاهدة لتغير مجرى السياسة في العراق وتغيرت أساليب حكم الشعب العراقي.

ومن الشعراء الذين أملوا الخير من النواب وتفاءلوا من وجود المجلس النيابي فاضل الصيدلي وحسين كمال الدين وعبد الرحمن البناء، وقد كان تفاؤلهم ذلك بعيداً عن الواقع وممزوجاً بالشك، فقد رسموا الطرق التي يجب ان تبذل في سبيل الشعب في دك صروح الجهل وإصلاح الأخلاق الفاسدة المتردية والأخذ بيد العامل والفلاح نحو الخير والصلاح، فقد خاطب حسين كمال الدين النواب في موشحة له:

أنوابنا هل لكم نهضة
تقومون فيها بإصلاحنا
فقد كاد يهلك عمالنا
وأودى الطواء بفلاحنا
وإذا مات فلاحنا جائعاً
فلا فخر ننجو بأرواحنا

ورحب فاضل الصيدلي بهم وهاجم سوء الظن الذي يحيق بهم لأنهم مقام الخائف الراجي والعائذ اللاجئ والمستجير الناجي، فقال:

لا صح سوء الظن فيكم أو وهى
عزم ولا زلت بكم أقدام
أبدوا سرائر عزمكم ورجاؤنا
أن تكذب الأضغاث والأحلام

وقال عبد الرحمن البناء إن الشعب يفدي النواب بروحه لأنهم مالكو زمام الأمر في العراق وسوف يتحدون في سبيل مصالح الشعب ويقضون على أعداء الشعب فقال:

يا من ملكتم زمام السيف والقلم
رقوا العراق بنشر العلم والعلم
ما اختاركم شعبكم إلا لنصرته
فأيدوا رأيه حفظاً الى الذمم
كونوا يداً في مجال الذب واحدة
تقضي على كل أفاك ومنتقم
الشعب بالنفس فداكم وقدمكم
الى العلا فاحذروا من زلة القدم

ولما تجلى للعيان أعمال هؤلاء النواب خلال التجارب القاسية التي مر بها العراق ظهرت خيبة الرجاء وظهر كذب الظنون فإذا بالنواب قانعون بالراتب وبالمنصب من دون العناية بمصلحة الشعب فقال خيري الهنداوي:

أين العدالة أيها النواب
كذب الرجاء وسدت الأبواب
قصدتكم الآمال وهي ظوامئ
فإذا الذي قد غرهن سراب
كنا نظن بكم ننال حقوقنا
فتقطعت فيكم بنا الأسباب
ألهاكم قبض الرواتب يا ترى
أم أقنعتكم هذه الألقاب

والواقع المرير ان جل النواب لم يكونوا راغبين في معارضة الحكومة ولم تكن لهم الجراة والشجاعة على الثورة على أي قانون تسنه، إذ لم تكن هناك أحزاب قوية لها من المنعة ومن القوة ما تسند نوابها، فقد مر العراق في دور كانت فيه أحزاب، ولكنها لم تتغلغل بين أفراد الشعب، ولم تكتسب يوماً من الأسام شعبية، وقد كانت الانتخابات في كثير من الأحيان تجرى من دون وجود أحزاب في البلد وتدير دفة الانتخابات سلطات الحكومة التي منحت ن فسها صلاحيات واسعة لحمايتها من الشعب، فإذا وجدت حزباً بدأ يقوى سارعت الى حله تخلصاً من المشكلات التي قد تنجم منه حتى أن ياسين الهاشمي حل الحزب الذي كان يترأسه بعد أن أصبح رئيساً للوزارة فكان الشعب بعيداً كل البعد عن الانتخابات، فما الشعور العام بأن المجالس أداة بيد الحكومة وان النواب يعينون فيها، ولم تكن هذه المجالس تملك السيطرة على الوزارة، إذ لم يحدث في تاريخ العراق ان استقالت وزارة لأن المجلس قد سحب منها الثقة.

ولم تكن عيون الشعراء بعيدة عن أحوال هؤلاء النواب، لذلك أنصب عليهم سيل من التهكم المرير كانصبابه على الوزراء، فقد قال الجواهري يلذعهم بقاسي الكلم عندما عقدت الجلسة النيابية لتأبين عبد المحسن السعدون:

ولقد أقول لرافعين أصابعاً
ليست تحس كأنها أحطاب
رهن الإشارة تختفي او تعتلى
وينال منها السلب والإيجاب
ماذا نويتم سادتي: هل انتم
بعد الرئيس- كعهده- أخشاب
هل تنهضون إذا استثيرت نخوة
أو تجمدون كأنكم أنصاب
هل أنتم- إن جد أمر ينبغي
توحيد شملكم به- أحزاب

وقد سخر علي الشرقي من المجلس ولم ير فيه سوى المظاهر الكاذبة وترك أمره للأيام فهي كفيلة بتقدير قيمته ولا أرى الأيام بحاجة الى ان تجيب، فقد وجدت البرلمان آلة من دون شك بيد الحاكمين فقال:

صوروا مجلساً بهياً أنيقاً
شيخه واقف ويلقي خطابه
لو سألتم منه سؤالاً دقيقاً
سوف تعطيكم الليالي جوابه

وكان محمد باقر الشبيبي واضحاً كل الوضوح بوصف مجلس النواب بآلة يراد بها إسباغ حق شرعي على القوانين والرغبات التي يريدها المستعمر، فهو دريئة لأعمالهم ومجناً يصدون به أقوال الشعب والحق انه طريق لاستبعاد الأمة فقال في الحفلة التي أقيمت على شرف مستر كراين:

فخذوا من الحكم المشوه صورة
ومثالها هذا الزمان الأسود
وأقامها العهد (العتيد) حكومة
هي طبق ما اتفقوا عليه ومهدوا
وتستروا بالمجلسين فمجلس
طوع البنان ومجلس يتجلد

ولم يرض عن الضيم والذل الذي يكتنف العراق، وقال إن هذا سكوت الأبي الصابر المتفائل المستعد فقال:

أما العراق فإن في تاريخه
شرفاً يضيء كما يضيء الفرقد
ليس السكوت من الخضوع وغنما
هذا السكوت تجمع وتحشد

البرلمان والمعاهدة

تركت المعاهدة الأولى وما يتبعها من أحداث آثاراً سيئة في نفوس أبناء الشعب فاضطرب العصر اضطراباً واضحاً وماج بين قوتين، قوة الشعب التي يساندها المثقفون والواعون، وقوة الانتداب ومن سار في ركابه من المنتفعين والانتهازيين، وقد كان الجميع يتوقون الى استقرار الحال بعد ان طالت فترة الاضطراب، فالإنكليز يريدون استقرار الأحوال لتمشية مصالحهم وتحسين سمعتهم بين العالم المتمدن، ويريد الوطنيون الاستقرار ليسيروا قدماً في إصلاح البلاد إصلاحاً عاماً يمكنهم من مواصلة الكفاح مرة أخرى.

وبين هؤلاء كانت بعض القوى تريد الحكومة الوطنية التي تحرص على استبقاء ما سمته المعاهدة بالاستقلال كيلا تتحطم مساعيهم وأملاً في الحصول على أشياء جديدة من الإنكليز، وقد فكر الإنكليز في الخروج من هذا المأزق وتفتق ذهنهم على شيء جديد هو عقد معاهدة جديدة يجددون بموجبها علاقتهم بالعراق ولإدخاله الى عصبة الأمم دولة مستقلة في الظاهر محافظين على مصالحهم الخاصة، وبذلك يوهمون الشعب بإنهاء الانتداب عن العراق وابتعاد الأثر الأجنبي فيه، واما نشرت مسودة المعاهدة في الجرائد لم يرد العراقيون فيها تغييراً كبيراً عن المعاهدة السابقة، فقد قيدت سيادة البلاد وشنت ضدها معارضة قوية من الأحزاب، ومر العراق في فترة حالكة وأحجم الساسة عن تشكيل وزارة توافق على

من الشعراء الذين أملوا الخير من النواب وتفاءلوا من وجود المجلس النيابي فاضل الصيدلي وحسين كمال الدين وعبد الرحمن البناء، وقد كان تفاؤلهم ذلك بعيداً عن الواقع وممزوجاً بالشك، فقد رسموا الطرق التي يجب ان تبذل في سبيل الشعب في دك صروح الجهل وإصلاح الأخلاق الفاسدة المتردية والأخذ بيد العامل والفلاح نحو الخير والصلاح

بنود المعاهدة وتعطل تشكيل وزارة جديدة مدة ثلاثة أشهر، ولم تجد الدعاية التي شنها الموالون للاستعمار او تؤثر مساعيهم شيئاً، فقد أعلنت المعارضة برئاسة ياسين الهاشمي أن المعاهدة قد أعلنت الاحتلال من جديد، إذ نصت على إجراء مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية ما له مساس بمصالح العراق وبريطانيا، وان يقدم العراق جميع ما بوسعه من التسهيلات والمساعدات اللازمة من استخدام السكك والأنهار والموانئ والمطارات ووسائل المواصلات في حالة الحرب او خطر الحرب، وضمنت بريطانيا لنفسها مكانين لإنشاء مطارين جويين داخل الحدود العراقية لتقيم فيهما القوات البريطانية، وأوجبت تدريب الجيش العراقي تحت الإشراف البريطاني وشراء أسلحته من بريطانيا إذا تيسرت هذه الأسلحة لديها.

صودق على المعاهدة في ١٦/ت٢ في جلسة واحدة بأغلبية ساحقة وبذلك أصبح العراق في وضع جديد، أهله ليكون عضواً في عصبة الأمم، وبدخول العراق عصبة الأمم اعتبر دولة مستقلة ذات سيادة.

ان الوضع الجديد الذي سيصله العراق سيجعله بصورة رسمية مستقلاً واعترف به شكلياً بانه دولة مستقلة، غير ان هذا الحل لم يرض الذين لمسوا السيطرة البريطانية واضحة في تسيير دفة أمور الحياة العامة للعراق، ولم تخف عنهم بنود المعاهدة من قيود قيدت العراق، فكان رد الفعل عميقاً في النفوس وبدأ الوطنيون يهاجمون الحكومة التي غدت آلة طيعة بيد المستعمرين، كما هاجموا المعاهدة واظهروا ما حاق بالعراق من تأخر وانحطاط، لأن الإنكليز هم الذين يصرفون أموره حسبما تقتضيه مصالحهم.

وقد شاركت الصحافة العراقية في إبراز عيوب المعاهدة الجديدة للشعب وأظهرت ما فيها من متناقضات غريبة، فقد كتبت جريدة (المستقبل) في افتتاحية لها: "ان الاستقلال التام لا يجمع والاحتلال في صعيد واحد، ونضرب مثلاً بارزاً للعيان هو جثوم الطائرات الإنكليزية على أرض العراق..".

ثم قالت: "السماء والأرض والحوادث تشهد بان إنكلترا مذ عقدت معاهدة ١٩١٥ مع شريف مكة (سجين قبرص) لم تفكر باستقلال البلاد العربية، كما إنها لم يخطر لها ان تترك العراق حراً مستقلاً، ولكن دعاة السوء وسماسرة الأخاديع يزعمون ان الوزارة الحاضرة دخلت المفاوضات مع بريطانيا على أساس الاستقلال التام، فما أوقح هذا الزعم وما أفضح الدعوة الضعيفة إليه..".

عن الجهود التي بذلت للحيلولة من دون المصادقة على المعاهدة ذهبت أدراج الرياح لأن الملك فيصل كان راضياً عن المعاهدة خلافاً لموقفه في معاهدة ١٩٢٢ فقد أعلن بكل صراحة هذا الرأي وقال: "عن العراق حر طليق لا سيد عليه غير إرادته وحليفتنا بريطانيا ليس لها في هذه البلاد سوى شيء واحد هو هذا الخط الجوي..".

ولم يكتف فيصل بذلك إنما هاجم الذين وقفوا أمام المعاهدة، وقال: ".... وإن الذي يؤسف له ألا يكون من بين رجال الأمة من يدرك حقيقة ما بينته لكم ولا يجرؤ على مصارحتكم به، اضطررت ان أصارحكم بذاتي..."، غير أن هذا الرأي لم يكن يتفق ورأي زعماء المعارضة لنهم وجدوا المعاهدة جائرة وفاسدة وانها قيدت استقلاله الموهوم، وأرادوا ان تبدل هذه المعاهدة بمعاهدة أخرى تعطى البلاد استقلالاً كاملاً لا تشوبه شائبة، وان المجلس الذي عقد المعاهدة مجلس غير شرعي ولا يمثل البلاد، وأن والمعاهدة تتضمن الاحتلال الأبدي لنها زادت من أغلال العراق وعزلته عن الأقطار العربية، ووضعت العراق رسمياً تحت حماية بريطانيا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وقضت على الوحدة العربية وثبتت أقدام الصهيونية في فلسطين الشهيدة.

ولم يختلف رأي الشعراء عن رأي رجال المعارضة من القوى الوطنية فقد هاجموا المعاهدة والبرلمان الذي صادق عليها واعتبروها معاهدة باطلة لن البرلمان الذي أقرها لا يمثل الأغلبية، وبرلمان لا يمثل الشعب يجب ألا يقر معاهدة تقرر مصير البلاد ومستقبلها السياسي خاصة وان الكثرة الكاثرة قد قاطعت هذه الانتخابات وصفحات الجرائد تطفح بأسماء الذين قاطعوها وأسماء المحتجين على طريقة الانتخابات وخاصة جرائد المعارضة، فقد قال صالح الجعفري بعدم شرعية البرلمان لأن إنكلترا أشرفت على الانتخابات وسيرتها نحو الهدف الذي تريده وجاء أعضاؤها وفقاً لرغباتها، وكيف يوثق بمجلس طوع إرادة الإنكليز.

وقد جاء نوابه حسب رغباتهم خاصة وغن أغلبية الشعب لم تشترك في هذه الانتخابات، قال من قصيدة:

ما الانتخاب بمشروع إذا اتفقت
كل البلاد على ان ليس تنتخب
أبرلمان وهذا الشعب قاطعه
إلا القليل، وقد حفت به الريب
ما مثل المجلس المعقود أمته
وإنما عقدوه وفق ما رغبوا
خدعتم الشعب بالأشباح ماثلة
جوفاء تسترها أثوابها القشب
كان لندن مغناطيس مجلسنا
فحيثما جذبته تلك ينجذب
منها القرار ومنا أن ننفذه
والأمر منها ومنا الطوع والأدب

وقد نظم في هذا المعنى جواد السوداني وأظهر غضب الشعب على الحاكمين وشرح طريقة تلقين هؤلاء للدفاع عن مصالح الدخيل فقال:

لم ننتخب نحن نواباً نوائبنا
منهم، إذا كانت الأعيان تعيينا
لا تعقدوا مجلساً ترضى مبادئه
ألفاً، وتغضب من شعبي ملايينا
رجاله تشبه الببغاء لو نطقت
تلقن الأمر (منهم فيه) تلقينا

وقد طعن الشعراء بالانتخابات التي جرت في ظروف شاذة من التهديد والإرهاب وبالنواب الذين رضوا ان يمثلوا البلاد في مثل هذه الظروف، لأنهم أصبحوا شوكة في قلب الوطن ينغرون في مصالحه وفي استقلاله وفي سمعته حتى جروه الى الشقاء والفساد، ومثل هذا الرأي جماعة منهم محمود الملاح، قال من قصيدة ألقاها في الحزب الوطني المعارض:

لا أمان في مجلس قائم فو
ق ضروب التهديد والإرهاب
فيه تغتال للبلاد حياة
وتساق البلاد نحو الخراب
أي فضل لفتية ما لهم من
هدف غير خدمة الانتداب
ما شقاء البلاد إلا من الأذ
ناب، ويل لمعشر الأذناب!
ضربت في البلاد أطناب ذل
فغدوا كالأوتاد للأطناب

وقد بذل معروف الرصافي جهداً كبيراً داخل المجلس ضد المعاهدة لأنه عضواً فيه، وألقى خطاباً ندد فيه ببنودها قائلاً: ".. إن المعاهدة كمعاهدة الحمل مع الذئب وما أدرى أية قيمة لمعاهدة تقع بين الحمل والذئب..."، ثم بين الظروف التي حملت العراقيين على عدم الرغبة في المعاهدة بقوله: ".. نحن في عقد هذه المعاهدات لسنا على اختيار بل على اضطرار كلنا يعلم ان العراق في قبضة بريطانيا الحديدية أو النارية، وان الإنكليز لهم سلطة نافذة قهارة جبارة غدارة، ففي هذا الوضع تعقد معاهدة مع الإنكليز، معاهدة بمعنى انهم يملون ونحن نكتب..."، ويتجلى ألم الرصافي الواضح في تتابع الصفات التي أسبغها على سلطة الإنكليز، وقد كان الرصافي ضد كل معاهدة عقدت مع العراق، فقد قال عن معاهدة ١٩٢٢:

والعهد بين الإنكليز وبيننا
كالعهد بين الشاة والرئبال
من ذا رأى الذئاب معاهداً
بصداقة حملاً من الأحمال

وقد طفحت جرائد هذه الفترة بسيل من أسماء الشعراء الذين نقموا على تصديق المعاهدة وأخذوا يهاجمونها وينتقدون سياسة الحكم القائم آنذاك، فمنهم إبراهيم أدهم الزهاوي وجواد السوداني ومحمد حبيب العبيدي وعبد الحسين الملا وباقر الشبيبي والصافي وشفيق العاني وغيرهم كثيرون ممن نشروا في جرائد ومجلات أخرى، وقد اتفقوا جميعاً على أمر واحد هو التنديد بالمعاهدة الجائرة، والمهم أن تكون بلادهم لعبة تستغلها قوات الأجنبي لصالحها تهدر مصلحة الشعب الذي ذهب ضحية

قد طعن الشعراء بالانتخابات التي جرت في ظروف شاذة من التهديد والإرهاب وبالنواب الذين رضوا ان يمثلوا البلاد في مثل هذه الظروف، لأنهم أصبحوا شوكة في قلب الوطن ينغرون في مصالحه وفي استقلاله وفي سمعته حتى جروه الى الشقاء والفساد، وأظهروا ما حاق بالعراق من تأخر وانحطاط، لأن الإنكليز هم الذين يصرفون أموره حسبما تقتضيه مصالحهم.

الوعود الكاذبة وضحية الانتهازيين من أبنائه والمنتفعين من وجود المستعمرين في بلادهم الذين أسلموا الوطن من دون ان يردعهم ضمير أو يؤنبهم على الخيانة وازع فعائوا في مقدراته من دون حسيب أو رقيب، وكان من أبناء هذا الوطن الوزراء الذين حصلوا على امتيازاتهم وألقابهم وروابتهم من كد الشعب وعرقه ودموعه ودمه، ولكنهم لم يرعوا حقوقه وغنما فضلوا مصالح الأجنبي الغشوم على مصالحه وعاشوا في العراق ولكنهم يستمدون تعاليمهم من خارج العراق فأثقلوا كاهل الشعب وأرهقوه ونصبوا من أنفسهم قادة للشعب وحجبوا الوطنية عن غيرهم واحتكروها لأنفسهم من دون حياء او خجل فأنساق بعض السذج معهم وظنوا ان قولهم الصدق وخالوا ما يدعون هو الصواب، فلما تكشفت نياتهم وظهر للعيان ما بيتوا لهم من أغلال وقيود باسم التحالف وباسم المعاهدة تنبه الشعب واتجه نحو الصواب وتركهم وحدهم مع أسيادهم وقد رأى بعض الشعراء أن خير حل للقضاء على هؤلاء هو ثورة تطيح بهم وبأسيادهم وتعيد للشعب حقوقه المهضومة، والشعر العراقي في هذه الفترة كثير ولنأخذ مثلاً واحداً من شعر أحمد الصافي النجفي وفيه يتجلى مقدار الخسارة الفادحة التي حلت بالعراق من جراء المعاهدة التي عقدها الوزراء من أبناء الشعب الذين حصلوا على كل ما حصلوا من ثروة باسم هذا الشعب فقال:

سرق الطامع أبهى مجدنا
ومضى يعدو فأين الحرس
قد رقدنا أملاً أن حرس
ولقد نمنا ونام الحرس
سهروا في أول الليل ولما
نهض السارق يسعى نعسوا

ويصور بسخرية لاذعة أولئك الذين ثاروا باسم الشعب وقادوه ثم تركوه لما حصلوا على ما يريدون من مناصب وثروات لأنهم يعتمدون على الأجنبي في جميع آرائهم فليس لهم من رأى إنما هم آلات تنفذ رأى الأجنبي فقال:

باسم هذا الشعب نالوا ثروة
ثم باعوا الشعب لما أفلسوا
كرماء لم يردوا طامعاً
وأجابوا كل من يلتمس

وسخر من المجلس الذي يردد الآراء المستوردة بقوله:

أخذوا رأى شياطين لهم
همسوا في أذنهم ما همسوا
ما رأى المجلس إلا حاكياً
صوته- عن مجلس- منعكس
ضم آلات بسلك وصلت
فإذا حرك يوماً تنبس
إذ دعاها الدفاع شعبها
رجفت ثم اغتراها الخرس

لم تتحمل الحكومة معارضة الصحف الشديدة والوقوف أمام الانتخابات وعدم تصديق المعاهدة وأفزعها النقد الشديد الموجه ضدها لأن المعارضة كانت تستند على الجانب الواضح الصائب، جانب الشعب والأكثرية المؤيدة له، وقد كان مؤيدو الحكومة أقلية ولكنهم أرادوا أن تكمم الأفواه وإسكات كل معارض لسياستها فعطلت جريدة (الرافدين) و(الاستقلال) وأنذرت جريدة (المستقبل) ونفت (فهمى المدرس) و(رافائيل بطي) الى أربيل فثارت ضجة في البلاد تطالب الحكومة بالحرية الفكرية وإفساح المجال للكتاب للتعبير عن أفكارهم لخدمة هذا الوطن واحتجت جريدة (المستقبل) التي قالت: "... ما بال هذه الحكومات القائمة في ظل الوضع الشاذ تضطهد الحرية في بلاد الرافدين، وتلاحق الوطنيين بشتى الوسائل وانواع القسوة؟ ماذا يبرر لتلكم الحكومات ولهذه الحكومة الحاضرة ملاحقتها لحرية الرأي وحرية النشر".

وسخر صالح الجعفري من هذه التصرفات فقال:

أراهم قيدوا الرأي
فلم سموه لي حرا
وما فائدة الرأي
إذا لم أبده جهرا
هل المرء سوى أن يسر
تاى النفع او الضرا

يمتاز العرب بحب الحرية الفكرية حرية الكلام والتعبير لأن حرية التعبير عن الرأي عزيزة في نفوس الأحرار وقد أكد الإسلام على هذه الحرية في أحاديث الرسول وفي سير الخلفاء، لذلك كان كبت الحريات الفكرية يبوء بالفشل دائماً، ونجد المطالبة بالحرية في كثير من دواوين الشعراء، ففي ديوان الرصافي عدة قصائد ولعل أشهرها تلك التي نظمها سنة ١٩٢٢م والتي أخذ هذا العصر يرددها، ورددها العراق في كل دور من أدوار كبت الحريات والتي غدت أغرودة بفم العراقيين ومضرب الأمثال دائما:

يا قوم لا تتكلموا
إن الكلام محرم
ناموا ولا تستيقظوا
ما فاز إلا النوم
وتاخروا عن كل ما
يقضى بأن تتقدموا
ودعوا التفهم جانباً
فالخير ألا تفهموا

ولم تتطرق الى تأييد الحكومة التي عقدت المعاهدة غير قصائد محدودة، فكانت جريدة (العراق) تعوض عن ذلك بمقالاتها فتهاجم المعارضة وتنشر بعض الرسائل المفتوحة أو البرقيات مثل (أخاديعهم لا تنطلى على الشعب) أو (ما هذه المهازل) وتحمل تواقيع متنوعة مثل (فريق من الشبيبة المعتقدة بتلاعبهم) أو (فريق من شبيبة الحلة)، وتسلقهم بافتتاحيات عنيفة مثل (يفترون) و(هل تستمر المعارضة في طغيانها الأثيم) وإذا اعتقلت الحكومة المعارضين تقول (الحكومة تقضي على الدسائس والمكائد) و(ماذا يريد المفترون) و(يغالطون ويموهون)، وكانت جرائد المعارضة ترد عليهم وتنشر أخبار الاجتماعات وتنشر الخطب وتعنون مقالاتها بعناوين مثل (الخرس لهذه الأفواه) و(يكيدون للشعب)، كما كانت تنشر أخبار الإضرابات التي يقوم بها الشعب وتعلق عليها فترد عليها (العراق) ومن المقالات التي نشرتها، مقالة تهاجم فيها المعارضة وتتهمها بانها تعارض الحصول على كراسي الحكم، وقالت: "إن مناحة المعارضين يوم الجمعة الماضي لم يختلف بشيء عن مناحاتهم المعروفة فقد بكوا كثيراً على القضية المضاعة والوطن المحروب والحرية المضطهدة والصحافة المصفدة والآمال الفاشلة وحاولوا استبكاء الجمهور على غير جدوى وكانوا في الحقيقة ينوحون على كراسي لصقت أعينهم بقوائمها وعلى مناصب ضخمة ومراتب جزيلة"، وعندما ينشر الجواهري قصيدة في تأييد المعارضة وهو الذي أيد الحكومة بالأمس وضحى في سبيلها بوظيفة يتهافت عليها المعارضون، ثم تنشر له قصيدة هاجم فيها المعارضة وأيد فيها الحكومة من قبل قال فيها ساخراً منهم:

فقد علم الأقوام أن ليس عندكم
سوى خطف كرسي ومنضدة قصد
وهيهات هيهات الكراسي ولمسها
فمن دونها سد ومن دونكم سد

الجيش يطالب باقالة وزارة ياسين الهاشمي

استقالة الجادرجي وابو التمن تشعل فتيل أزمة سياسية

د . صباح علي
باحث ومؤرخ

في التاسع عشر من شهر حزيران عام ١٩٣٧ فوجئ رئيس الوزراء حكمت سليمان بثلاث استقالات على مكتبه رفعها كل من كامل الجادرجي وزير الاقتصاد والمواصلات وجعفر أبو التمن وزير المالية ويوسف عز الدين وزير المعارف، وكان هؤلاء الوزراء الثلاثة يمثلون جماعة الأهالي في الوزارة التي تشكلت أثر الانقلاب العسكري الذي قام به الفريق بكر صدقي يوم ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٣٦ وأطاح بوزارة ياسين الهاشمي.

ياسين الهاشمي

جعفر ابو التمن

بكر صدقي

خطوات جريئة

المعروف عن ياسين الهاشمي كونه سياسياً وطنياً قومي الاتجاه اشتهر بمعارضته لمعاهدة ١٩٢٢ التي وافق عليها أول مجلس تأسيسي تشكل بعد الاستقلال ومعارضته لمعاهدة ١٩٣٠ التي أبرمها نوري السعيد مع بريطانيا

وله مواقف تجاه الإنكليز كانت تعتبر في الظروف السائدة يوم ذاك خطوات جريئة قلما يخاطر في تبنيها أي سياسي في بلد حديث الاستقلال كالعراق حتى أن بعض الصحف في سوريا ومصر أطلقت عليه لقب (بسمارك العرب) إشارة الى دعوته للجامعة العربية.

جماعة الأهالي

أما جماعة الأهالي فهم عبارة عن تجمع ضم شباناً من المثقفين الذين أنهوا دراساتهم العليا خارج العراق وعادوا متأثرين بالمفاهيم السياسية الغربية التي سادت أوربا أثر إنتهاء الحرب العالمية الأولى وهم كل من محمد حديد وحسين جميل وعبد الفتاح إبراهيم وعبد القادر إسماعيل، وكان الهدف الذي يدعو إليه التجمع هو التخلص من قيود معاهدة ١٩٣٠ وتحقيق الاستقلال الكامل للعراق وهو مطلب تبنته الحركة الوطنية العراقية التي كان ياسين الهاشمي أحد رموزها ولكن الشيء الذي امتازت به هذه النخبة المثقفة هو تبنيها للديمقراطية كأسلوب لتحقيق حكم وطني سليم، يقول السيد حسين جميل (إن العمل الوطني والعمل لتحقيق الديمقراطية كانا متلازمين في فكر جماعة الأهالي)، وقد قررت الجماعة إصدار جريدة ناطقة باسمها هي (الأهالي) التي صدرت أوائل عام ١٩٣٢ ولم يكن كامل الجادرجي من مؤسسي جماعة الأهالي لأنه كان منتمياً الى حزب الشعب الذي يترأسه الهاشمي وبعد توقف هذا الحزب لعدم الانسجام بين أعضائه المؤسسين اشترك الجادرجي مع الهاشمي في تأسيس حزب جديد هو حزب الإخاء الوطني الذي سرعان ما عقد تحالفاً مع الحزب الوطني برئاسة جعفر أبو التمن ثم انضم الى هذا التحالف عدد من الساسة المعارضين أمثال رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان، لقد شكل هذا التكتل النيابي المعارض خطراً على التيار السياسي المؤيد لمعاهدة ١٩٣٠ ما دفع الملك فيصل الأول الى العمل على حله فعمد الى تكليف رشيد عالي لتأليف الوزارة فشكلها في آذار عام ١٩٣٣ واختار معه ياسين الهاشمي وزيراً للمالية وحكمت سليمان وزيراً للداخلية وفي الوقت نفسه تجاهل الكيلاني تحالفه مع الحزب الوطني فلم يضم في وزارته ممثلاً عنه كما بقي الجادرجي خارج الوزارة.

أفضل وسيلة لكسب المؤيدين

لقد أدت هذه التطورات الى ابتعاد الجادرجي عن ياسين الهاشمي ولجوئه الى جماعة الأهالي حيث رأى ان أفكار أعضاء الجماعة أقرب إليه مما كان يدعو له الهاشمي والكيلاني، وهكذا انضم الى الجماعة عام ١٩٣٣ ثم نجح في ضم جعفر أبو التمن الذي سبق أن أعلن اعتزاله العمل السياسي، وعندما استقالت وزارة الكيلاني بعد نحو ستة أشهر سعى الجادرجي الى اقامة نوع من التفاهم بين أبو التمن وحكمت سليمان وهكذا تكونت كتلة سياسية أسسها جماعة الأهالي تضم عدداً من الوزراء السابقين وعدداً من المثقفين من ذوي الطموحات السياسية والاجتماعية التي اكتسبوها خلال دراستهم في أوروبا والولايات المتحدة.

رأت جماعة الأهالي أن أفضل وسيلة لكسب المؤيدين هي الدعاية وإن خير من يعبر عن آرائها وأفكارها هي الصحافة وقد بذلوا قصارى جهدهم في استمرار صدور صحيفة تنطق بلسانهم برغم لجوء السلطات الى المصادرة والغلق.

ما هي الأفكار التي تبناها أعضاء جماعة الأهالي والتي عبروا عنها من خلال جرائدهم التي كانوا يعتبرونها لسان حالهم كـ (الأهالي) و (صوت الأهالي) و (المبدأ) وغيرها؟

تؤمن الجماعة بأن علة العلل في تأخر العراق هي فقدان الحياة الديمقراطية وإن المدخل لإصلاح الأوضاع هو إقامة النظام الديمقراطي الذي يعكس حاجات الشعب ورغباته، وإن احتفاظ الشعب بالسيادة هو الأصل في كل وضع سليم مستتب وليس من حارس لمنافع الشعب كالشعب ذاته وإن النظام البعيد جداً عن الديمقراطية الحقيقية بعيد جداً عن الشعب لأنه قائم على أساس استخدام السواد الأعظم لفائدة فئة قليلة من الرأس ماليين، وهكذا كانت صحف الأهالي لا تكاد تخلو من الدعوة الى الديمقراطية في افتتاحياتها اليومية التي كان يحررها أعضاء الجماعة وفي مقدمتهم الجادرجي، هذا من الناحية المعنوية أما من الناحية العملية فقد تبنت الجماعة العمل السري بعد ان تمكن الجادرجي من تولي زمام القيادة فيها وكانت جمعية السعي لمكافحة الأمية الواجهة العلنية لتنظيم سياسي سري ضم عدداً من الشباب المثقف المتعطش للمساهمة في العمل السياسي.

إن الأمر الذي يجلب النظر في هذه الجماعة هو الأسس البرجوازية التي ينتمي إليها معظم الأعضاء ومع ذلك فقد كانوا يشيدون بالتقدم الذي أحرزته روسيا في المجال الاقتصادي بفضل النظام الاشتراكي والشيوعي ويهاجمون الفكرة القومية باعتبارها خطوة استعمارية تقود الشعب نحو الحرب، كما بادروا الى طبع وتوزيع منشورات سرية تهاجم الحكومات القائمة وتدعو الى الثورة وإزالة الفوارق بين الطبقات وتطبيق الديمقراطية في الحكم.

اتصالات سرية

وعندما رأى حكمت سليمان نفسه بعيداً عن الحكم بعد أن تخلى عنه أصحابه المعارضين أمثال ياسين الهاشمي ورشيد عالي سمح لنفسه أن يطرق أبواب الجيش فأجرى اتصالات سرية بعلم الجماعة ومعرفة كامل الجادرجي نفسه مع الفريق بكر صدقي.

وذكر الجادرجي أن بعض الاجتماعات كانت تعقد في داره، وعندما نضجت فكرة الانقلاب لدى حكمت سليمان وبكر صدقي عرض الأمر على الجماعة فاتفق الجميع بما فيهم أبو التمن والجادرجي على معاضدة الانقلاب ودعمه باعتباره السبيل الوحيد لتغيير الوضع.

وفي الاجتماع نفسه الذي حضره بكر صدقي كتب محمد حديد عضو الجماعة البيان رقم (١) وخطاباً موجهاً الى الملك غازي ذكر فيه مطالب الجيش وأهمها إقامة وزارة الهاشمي وتكليف حكمت سليمان وتشكيل وزارة من أبناء البلاد المخلصين.

من المعارضة للحكم

في صباح يوم الخميس ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٣٦ تم تنفيذ عملية الانقلاب بقيادة بكر صدقي وأرغم ياسين الهاشمي على الاستقالة وسارع الملك الى تكليف حكمت سليمان لتشكيل الوزارة فشكلها ودخلها كل من جعفر أبو التمن للمالية وكامل الجادرجي للاقتصاد والمواصلات ويوسف عز الدين إبراهيم للمعارف، وهكذا انتقل أعضاء جماعة الأهالي من المعارضة الى الحكم عن طريق الانقلاب العسكري باعتباره آخر مسلك من المسالك الديمقراطية للوصول الى سدة الحكم، وكانت الصحف الناطقة باسم جماعة الأهالي تنتقد بشدة المناورات التي كان يلجأ إليها الساسة لإسقاط خصومهم في الحكم كتحريض العشائر على التمرد وتشجيع القلاقل وعدم الاستقرار في بعض المحافظات، وقد وجهت الاتهامات الى كل من ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني باعتبارهما محور المناورات غير الديمقراطية، كما انتقدت تلك الصحف اشتراك الهاشمي والكيلاني بالحكم في ظل معاهدة ١٩٣٠ وهما من أشد المعارضين لها.

أما الجادرجي فقد استقال من حزب الإخاء احتجاجاً على موافقة الكيلاني على تشكيل الوزارة واشتراك الهاشمي فيها.

لقد كانت المبادئ والمثل التي تبنتها الجماعة مثار إعجاب الشباب وخصوصاً المثقفين الذين كانوا يتطلعون نحو مستقبل أفضل للعراق الحديث وكان طلاب المدارس والكليات يتنافسون لاقتناء الصحف الناطقة بلسانهم رغم مراقبة السلطات.

انقلاب حاسم

كان يوم الانقلاب حاسماً في مسيرة جماعة الأهالي كونه يشكل نهاية مرحلة جديدة بسمات تتناقض كلياً مع ما كانت تدعو اليه الجماعة من قيم أساسها الديمقراطية، فقد شاركوا في الحكم عقب انقلاب عسكري ساهموا في الإعداد له وقد قتل في الساعات الأولى من وقوعه وزير الدفاع جعفر العسكري ودفن في الموضع الذي اغتيل فيه ثم سفرت عائلته قسراً الى القاهرة من دون ان يرفع أي مسؤول صوته استنكاراً لما حدث، كما جرى تهديد كبار رجال الدولة من السياسيين الذين غادروا القطر حفاظاً على حياتهم أمثال ياسين الهاشمي ورشيد عالي ونوري السعيد وغيرهم، وأحيل طه الهاشمي رئيس أركان الجيش الى التقاعد وأجبر على البقاء خارج العراق، وفي أول لقاء جرى بين رئيس الوزراء الجديد والسفير البريطاني أكد حكمت سليمان حرص حكومته على الاحتفاظ بعلاقات ايجابية مع بريطانيا وفقاً لمقتضيات معاهدة ١٩٣٠ التي طالما انتقدها أعضاء جماعة الأهالي ودعوا الى إلغائها بمؤازرة جعفر أبو التمن!

خيبة أمل كبيرة

ومهما يكن من أمر فقد أصيب مؤيدو جماعة الأهالي بخيبة أمل كبيرة إزاء حملة الإرهاب التي شنها النظام الجديد ضد خصومه والتي لم يسبق لها مثيل في العراق منذ الاستقلال ولما شعر الوزراء من أعضاء جمعية الأهالي بحراجة موقفهم لجأوا الى تقديم استقالة جماعية فإذا بالنظام الذي شاركوا في إقامته ينقلب عليهم ويهدد حياتهم مما دفع بكامل الجادرجي الى مغادرة العراق واللجوء الى قبرص.

بعد سقوط النظام أثر اغتيال بكر صدقي يوم ١١ آب ١٩٣٧ عاد من المنفى جماعة الأهالي مع من عاد من السياسيين المبعدين وانشغل أعضاء الجماعة في تبرير اشتراكهم في الانقلاب ومما قالوه (يجوز للديمقراطية عدم التقيد بالوسائل السلمية ويحق لها سلوك طريق الثورة ولو كانت بقوة السلاح).

لقد جوبه هذا التبرير من قبل بعض الأوساط الوطنية باعتبار أن الديمقراطية لا يمكن أن تلتقي مع العنف بل إنها تستمد وجودها من ابتعادها عن العنف، ان لجوء جماعة الأهالي الى الانقلاب لا يعني لجوءها الى سلوك ديمقراطي عنيف حيث لا وجود لمثل هذا المفهوم وإنما يعني بكل بساطة تخليها عن الديمقراطية في سبيل الوصول الى الحكم وقد دفع أعضاء الجماعة ثمن خطيئتهم تلك.

الأسس الدستورية والقانونية للحياة النيابية في العراق

هاتف الاعرجي
باحث

في ٢١ اذار مارس سنة ١٩٢٥ نشر القانون الاساسي العراقي (الدستور العراقي) وفي احكامه ان السلطة التشريعية منوطة بمجلس الامة مع الملك. ومجلس الامة يتألف من مجلسي الاعيان والنواب، وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين وتعديلها والغائها (المادة ٢٨) وان مجلس الاعيان يتألف من عدد لا يتجاوز العشرين عضوا يعينهم الملك (المادة ٣١) وفي تعديل الدستور لسنة ١٩٤٣ اصبح عددهم لا يتجاوز ربع عدد النواب وبقي الامر على حاله على ان تعيينهم يتم من قبل الملك. ومدة العضوية في مجلس الاعيان ثماني سنوات ويجوز اعادة تعيين العضو السابق (المادة ٣٢).

اما مجلس النواب فقد نص الدستور على انه يتألف بالانتخاب بنسبة واحد عن كل عشرين الف نسمة من الذكور (المادة ٣٦) وان طريقة انتخاب النواب تعين بقانون خاص، يراعى فيه اصول التصويت السري ووجوب تمثيل الاقليات غير المسلمة(المادة ٣٧) واصبح نص المادة في تعديل ١٩٤٣ الاتي: يكون انتخاب النواب بقانون، تعين فيه كيفية ترشيح النواب، والتصويت السري في انتخابهم ووجوب تمثيل الاقليات المسيحية والموسوية.. وفي الدستور ان النائب يعتبر ممثلا للبلاد العراقية عامة لا لمنطقته التمثيلية خاصة (المادة ٤٨) ودورة مجلس النواب اربعة اجتماعات لكل سنة اجتماع، ومدة الاجتماع ستة اشهر (المادة ٣٨ ـ ١٨) ومجلس الاعيان يجتمع عند اجتماع مجلس النواب ويعمل معه.. (المادة ٣٤).

ومن سلطات الملك التي حددتها المادة ٢٦ حل مجلس النواب واذا حل المجلس يجب ان يبدأ باجراء الانتخابات مجددا ويدعى المجلس الجديد الى الاجتماع بصورة غير عادية في مدة لا تتجاوز اربعة اشهر من تاريخ الحل، واذا حل المجلس لامر ما فلا يجوز حل المجلس الجديد من اجل ذلك الامر (المادة ٤٠).

قوانين انتخاب النواب:

صدرت في العهد الملكي اربعة قوانين لانتخاب النواب الاول في سنة ١٩٢٤ والثاني في سنة ١٩٤٦ والثالث مرسوم بقانون صدر في سنة ١٩٥٢ والرابع صدر في سنة ١٩٥٤..

والقانون الاول قانون انتخاب النواب لسنة ١٩٢٤ صادق عليه المجلس التأسيسي بعد ان صادق على معاهدة ١٩٢٢ والقانون الاساسي ١٩ والمبادئ التي تضمنها هذا القانون هي التالية:

أ. الانتخاب على درجتين.

ب. الناخبون هم الذكور فقط.. ويجب ان يكون الناخب قد أتم العشرين من عمره ويجب ان يكون ممن يؤدي ضريبة الى الحكومة او البلدية كثرت او قلت، ويكفي ان يكون ساكنا في دار تؤدي عنه ضريبة الى الحكومة او البلدية، ويرى بعض الفقهاء ان هذا الشرط غير دستوري، حيث ان المادة الدستورية في شروط الناخب م ٣ لم تنص على هذا الشرط. اما زهير جرانه الباحث القانوني فيرى خلاف هذا الرأي اذ يرى ان الذي سن قانون انتخاب النواب هو المجلس التأسيسي، الذي سن الدستور.

ونحن نتفق مع الأستاذ المرحوم حسين جمال والذي يرى أن قانون الانتخاب لا يعدو ان يكون قانونا، ولا يجوز ان يخالف احكام الدستور في مادتيه ٨٣ و ٨٦..

جـ. لا يشترك في الانتخاب الجنود وافراد الشرطة ما داموا قائمين بالخدمة المسلحة، اما اذا كانوا مؤذونين عند اجراء الانتخاب فلهم ان يشاركوا به.

د. المنتخب الثاني يجب ان يكون قد اتم الخامسة والعشرين ويكون لكل مائتين وخمسين ناخبا منتخبا ثانيا واحدا، والمنتخبون الثانيون هم الذين ينتخبون النائب..

هـ الدائرة الانتخابية هي اللواء ـ ويكون لكل عشرين الف من عدد الذكور في اللواء نائب واحد..

و. قسم العراق الى ثلاث مناطق ـ الاولى تحتوي على ألوية ـ الموصل ـ كركوك ـ السليمانية واربيل ـ والثانية ـ الوية بغداد وديالى والدليم والحلة وكربلاء والكوت والديوانية، والثالثة ـ الوية المنتفك ـ والعمارة والبصرة ـ وليس لمنطقة ان تنتخب نائبا من اهالي منطقة اخرى.

ز. يكون للاقليات المسيحية والموسوية العدد الاتي من النواب ـ في لواء الموصل مسيحيان وموسوي واحد. وفي بغداد مسيحي واحد وموسويان. وللبصرة مسيحي واحد وموسوي واحد. وذلك بالاضافة الى العدد الذي ينتخب من النواب بنسبة عدد الذكور في اللواء.

والقانون الثاني قانون انتخاب النواب رقم ١١ لسنة ١٩٤٦. ونذكر عن هذا القانون ما جاء به من احكام مضافة عن قانون انتخاب النواب لسنة ١٩٢٤ ـ وكما يلي:

١. لم يعد يشترط في الناخب ان يكون ممن يدفع ضريبة الى الحكومة او البلدية.

٢. لا يشترك في الانتخابات القوات المسلحة بما فيها الشرطة. على ان للضباط حق ترشيح انفسهم للنيابة.

٣. اصبح لكل مائة ناخب منتخب ثاني واحد.

٤. اصبح القضاء هو الدائرة الانتخابية بدلا من اللواء في القانون السابق. واذا كان عدد الذكور يزيد على سبعين الف في القضاء فان القضاء يقسم الى دوائر انتخابية تضم كل دائرة عددا من الذكور المسجلين لا يقل عن العشرين الفا، ولا يزيد على السبعين الفا.

واذا كان عدد الذكور المسجلين في دائرة انتخابية لا يزيد على الثلاثين الفا، يكون لها نائب واحد. واذا كان عددهم يتجاوز الثلاثين الفا الى الخمسين الفا يكون لها نائبان واذا كان عددهم يزيد على الخمسين الفا الى السبعين الفا يكون لها ثلاثة نواب.

٥. يجري الانتخاب على اساس الترشيح، ويودع المرشح، مائة دينار ويكون هذا المبلغ ايراديا لبداية القضاء اذا لم يحصل المرشح على عشرة بالمئة من اصوات الدائرة.

٦. وبقي للاقليات المسيحية والموسوية نوابهم وان كان قد زاد عددهم بالنظر لزيادة السكان في سنة ١٩٤٦ عما كان عددهم في سنة ١٩٢٤.

ويعتبر جميع المرشحين منتخبين بالتزكية اذا كان عددهم لا يتجاوز عدد النواب الذين يجب انتخابهم في الدائرة.

والقانون الثالث مرسوم انتخاب النواب رقم ٦ لسنة ١٩٥٢، والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٩ وكما ورد في مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٢ ص ٤٧٢.

والقانون الرابع ـ هو قانون انتخاب النواب رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٦ والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥٦/٦/١٩ وكما جاء في مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٦ ص ٣٥٢. ولم يحدث هذا القانون تغييرا يذكر في احكام القانون لسنة ١٩٥٢. وسبب صدوره ان الاول كان مرسوما بقانون صدر عن السلطة التنفيذية في عطلة مجلس الامة. وهذا القانون صدر عن السلطة التشريعية.

وما يمكن قوله ـ في هذا الباب ان حق الاقتراع وحده غير كاف ما لم يضمن الدستور وقانون الانتخاب حرية الناخبين ضمانة كاملة.. وذلك بتنظيم الطرق التي تجري بموجبها عملية الانتخاب بصورة تؤمن اظهار ارادة الناخبين انفسهم لا ارادة غيرهم.

ونرى ان يتضمن قانون الانتخاب، ان يكون الاقتراع اجباريا فلا يحق لأي مواطن ان يتأخر عنه الا بعذر مشروع. ويجب ان تعين عقوبة للمتخلفين. فالانتخاب واجب من واجبات المواطنة، وليس حقا فقط. ويجب ان تفرض عقوبة على من يرشي او يرتشي، او يهدد او يستعمل القوة بقصد التأثير على مجرى الانتخاب.

ويجب ان تشرف على الانتخابات لجان اهلية تمثل الاحزاب المختلفة كما تمثل المرشحين انفسهم لكي تجري الانتخابات في جو من الرقابة المتبادلة. على ان تكون اللجان تحت اشراف هيئات قضائية نزيهة ويجب ان يكون لدى الناخبين هويات رسمية مثبتة عليها رسومهم ويؤشر عليها عند اجراء الانتخاب، كي لا تستعمل اكثر من مرة.

ويجب ان تعرض جميع الاعتراضات على صحة سير الانتخابات على محكمة، او محاكم خاصة مستقلة منزهة عن قبول اي تدخل او اي تأثير.

واخير فان طريقة التمثيل النسبي المتبعة في اوربا قد اثبتت تفوقها في اظهار الرأي العام بصورة اقرب للكمال على طريقة الدائرة المفردة المتبعة في بريطانيا. ويجب ان يحوز المرشح، على عدد واف من الاصوات ويعين له في القانون حد ادنى، لكي يصبح اهلا لتمثيل الامة. ويجب ان تلغى طريقة الانتخاب بالتزكية، اذ ليس المرشح الذي لا يوجد له منافس معناه انه حائز على ثقة الناخبين فيجب اجراء الانتخاب بشأنه ليحوز الحد الادنى من الاصوات التي يحددها القانون.

الهوامش

١٨ – كانت مدة الاجتماع في دستور ١٩٢٥ اربعة اشهر فاصبحت مدته ستة اشهر بتعديل سنة ١٩٤٣..

١٩ – الاستاذ حسين جميل. الحياة النيابية في العراق منشورات مكتبة المثنى بغداد الطبعة الاولة ١٩٨٣ ص ٥٥.

٢٠ – محمد زهير جرانة مذكرات في القانون الدستوري بغداد ١٩٣٦ ص ٧٢ والاستاذ حسين جميل الحياة النيابية في العراق مصدر سابق ص ٥٦.

جلسة حامية لمجلس النواب تدفع السعدون الى الانتحار

د. قاسم جبر
باحث

افتتحَ جلالة الملك فيصل الاول مجلس النواب في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩، وتلا خطاب العرش المعتاد. وهو عبارة عن منهاج الوزارة القائمة. وقد استعرض فيه الصلات بين انكلترا والعراق، ومما جاء فيه: (ان الموقف الرزين الذي وقفه شعبي تأييداً للجهود التي بذلتها الوزارات المتتابعة لتحقيق ما تنطوي عليه أماني البلاد كان له التأثير المرغوب.. وللافصاح عن الأسس التي رغبت البلاد في ان تبني عليها صلات التحالف بينها وبين بريطانيا العظمى ويسرني ان الاحظ ان هذه الجهود والخطوات السريعة التي خطاها العراق نحو التقدم حدت بالحكومة البريطانية الى ان تعتبر ان الوقت قد حان لتطمين الرغبات العراقية إذ صرحت عن استعدادها لتأييد ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢ من دون قيد وشرط).

وعند المناقشة على هذا الخطاب في جلسة ١٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ خطب بعض النواب خطابات حماسية استفزت حمية رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون، فاضطر لأن يجيب عليها بخطاب مطوّل كانت له رنة استحسان واستغراب في آن واحد: رنة استحسان في المحافل الوطنية ورنة استغراب في المحافل الأجنبية.

يقول السعدون: سادتي، انتقد الخطباء الكرام منهاج الوزارة وصرحوا بأن الحكومة مبتهجة ومسرورة وممتنة. ايها السادة لا يمكن لوزارة في هذه البلاد ان تكون ممتنة ومسرورة لأنها معرضة دائماً للانتقاد بصورة محقة أو غير محقة منذ تشكل الحكومة العراقية والوزارات المختلفة تسعى للحصول على حقوق البلاد ولكن الظروف لم تساعد البلاد.. فأعتقد ان نوال الاستقلال تابع الى جرأة الأمة، فالأمة التي تريد الاستقلال يجب ان تتهيأ له ولا يكون ذلك بالكلام والأقوال الفارغة فالاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية.. أيها السادة: ان الحكومة ساعية بكل معنى الكلمة لأخذ المسؤولية على عاتقها.

وتقول الصحف المصرية والسورية ان دار الاعتماد البريطانية ما كادت تسمع بهذا الخطاب حتى وجهت الى رئيس الوزارة كتاباً يجمع بين التهديد والتقريع، فما كان منه إلا ان ودع حياته الثمينة في مساء اليوم المذكور تاركا أبلغ وصية عرفها التأريخ في العراق وقد جعلها بشكل كتاب معنون الى ولده علي السعدون.

× نص الوصية..

ولدي وعيني ومستندي علي..

أعف عني لما أرتكبته من جناية لأني سئمت هذه الحياة التي لم أجد فيها لذة وذوقاً وشرفاً.. الأمة تنتظر خدمة.. الانكليز لا يوافقون. ليس لي ظهير.. العراقيون طلاب الاستقلال، ضعفاء، عاجزون، وبعيدون كثيراً عن الاستقلال. وهم عاجزون عن تقدير نصائح أرباب الناموس أمثالي. يظنون اني خائن للوطن وعبد للانكليز. ما أعظم هذه المصيبة؟ أنا الفدائي الأكثر اخلاصاً لوطني قد كابدت أنواع الاحتقارات وتحملت المذلات محضاً في سبيل هذه البقعة المباركة التي عاش فيها آبائي وأجدادي مرفهين.

ولدي: نصيحتي الأخيرة لك هي:

١. ان ترحم أخوتك الصغار الذين سيبقون يتامى وتحترم والدتك وتخلص لوطنك.

٢. ان تخلص للملك فيصل وذريته اخلاصاً مطلقاً.

أعف عني يا ولدي علي. عبدالمحسن السعدون

وليس من شك، في ان المرحوم عبدالمحسن السعدون ذهب ضحية للعلاقات بين انكلترا والعراق. فقد كان المظنون ان الرجل يساير الانكليز في سياستهم الاستعمارية فأثبت في المفاوضات الجارية أيام وزارته (الثالثة) لتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية بأنه أرفع بكثير من ان يضحي بحق من حقوق البلاد المشروعة في سبيل الاحتفاظ بالكرسي وما انتحاره إلا الدرس البليغ لكل من يريد الخدمة للعراق

وجوة برلمانية عراقية

حسين جميل الرحلة بين القانون والسياسة

شهاب احمد جميل

بدأ حسين جميل حياته داخل اسرة اسلامية محافظة دافعت عن العدالة وحاربت الظلم فقد كان جده احمد جميل قاضيا وعمه عبد الجليل مفتيا ووالده قاضيا تجول في انحاء متعددة من العراق اما جده الاكبر عبد الغني آل جميل الذي اختاره

علي رضا باشا الذي انهي حكم المماليك في العراق سنة ١٨٣١ لتولي منصب الافتاء وكان اعلى منصب يشغله عراقي من غير الاتراك وحين توفي المفتي عبد الغني آل جميل عام ١٨٦٢ دفن في مقبرة الوردية في تربة الشيخ عمر السهروردي في جانب الرصافة ببغداد. كما اختار حسين جميل هو الاخر مهنة المحاماة ليواصل ما سارت عليه عائلته في سبيل احقاق الحق و الكفاح ضد الباطل. نبغ حسين جميل منذ طفولته،اذ كتب في جريدة التلميذ العراقي عام ١٩٢٣ حين كان في مدرسته الابتدائية في مدينة العمارة،وكتب في جريدة الاستقلال عام ١٩٢٧.

ولد حسين جميل في بغداد في محلة قنبر علي وهناك رواية تقول (ولد بكربلاء في ٨ شباط عام)١٩٠٨ وتخرج من معهد الحقوق في دمشق عام ١٩٣٠ وعمل في المحاماة في العراق بداية عام ١٩٣١ وهو احد مؤسسي جريدة الاهالي عام ١٩٣٢ وساهم في تاسيس الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٤٦ وعند تأسيسه اصبح سكرتيرا عاما للحزب . واصبح عضوا في مجلس النواب خلال السنوات ١٩٤٧ و١٩٤٨ و ١٩٥٤ كما شغل منصب وزارة العدل في حكومة علي جودة الايوبي عام ١٩٤٩ . ١٩٥٠ كما انتخب نقيبا للمحامين العراقيين لاربع دورات متوالية منذ عام ١٩٥٣ . ١٩٥٧ كما انتخب امينا عاما لاتحاد المحامين العرب للفترة من ١٩٥٦ . ١٩٥٨.

نشاطه السياسي

قاد انتفاضة ضد زيارة الصهيوني (الفريد موند) إلى بغداد عام ١٩٢٨، فأبعدته السلطات العراقية إلى دمشق فأتيحت له الفرصة لأن يلتحق بكلية الحقوق حيث أنهى دراسته وتخرج فيها عام ١٩٣٠ فعمل في المحاماة حتى أصبح من أبرز المحامين لما لعبه من دور بالدفاع أمام القضاء في مجمل من القضايا كما كان له دورٌ بارز في مجال السياسة حيث يعتبر أحد مؤسسي الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يرأسه الأستاذ كامل الجادرجي، وفي عام ١٩٤٦ ساهم في تأسيس جريدة الأهالي الناطقة بلسان جماعة الأهالي وقد تدرج في مسؤوليات الحزب حيث أصبح سكرتيرا عاماً للحزب الذي أصبح أحد أبرز الأحزاب السياسية المعارضة لنظام الحكم الملكي في العراق، وفي عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ انتخب عضواً في مجلس النواب، وفي عام ١٩٤٩ عين وزيراً للعدل في وزارة علي جودت كما أنه انتخب نقيباً للمحامين العراقيين للفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٦ كما انتخب امينا عاماً لاتحاد المحامين العرب للفترة من (١٩٥٦) إلى (١٩٥٨) ولما كان أحد الشخصيات البارزة من السياسيين و الوطنيين المخلصين فقد تم اختياره للاتصال بالرئيس جمال عبد الناصر عند التحضير لثورة ١٤ تموز .

يقول الدكتور سلمان شمسة قبل أيام قليلة من قيام ثورة ١٤ تموز تمت مناقشة موضوع قتل العائلة المالكة في قيادة الحزب الوطني الديمقراطي، حيث جرى التصويت حول ذلك، فجرت الموافقة عليه فيما عدا حسين جميل الذي لم يكن مؤيداً لمبدأ القتل، بل كان رأيه أن يُعامل الملك كما عومل فاروق ابان الثورة المصرية؛ أي احتفاظ الملك بالعرش مع إجباره على القبول بوزارة الثورة وانتخاب برلمان جديد يقوم بإلغاء الملكية وتأسيس نظام جمهوري . وكان من رأيه أن خطوة كهذه من شأنها تقليل احتمالات التدخل الأجنبي وجعل الإعتراف بالحكومة الجديدة أسهل للدول الأخرى، لكنه لم يُوفق

جمال عبد الناصر

في إقناع رفاقه بآرائه. وفي نهاية المطاف انفرد ضابط متحمس بالقضاء على العائلة المالكة برمتها).

كتاباته السياسية

وقد اشتهر بكتاباته السياسية اذ نشر حسين جميل عدداً وفيراً من البحوث والدراسات والمقالات القانونية والشذرات الأدبية في مختلف المجلات والصحف العراقية والعربية إضافة إلى كتبه المطبوعة وأبرزها: إنكلترا في جزيرة العرب ١٩٣٠؛ قضاء محكمة التمييز ١٩٣٨؛ دعوة إلى إصلاح دستوري ١٩٥١؛ الحريات العامة والحركة الوطنية ١٩٥٢؛ الأحكام العرفية ١٩٥٣؛ حقوق الدفاع للمتهم ١٩٥٥؛ حق النقد ١٩٥٨؛ العراق الجديد ١٩٥٨؛ عراق ما قبل الثورة ١٩٥٩؛ نحو قانون عقوبات موحد ١٩٦٥؛ فكرة توحيد القانون الجنائي للبلاد العربية ١٩٦٧؛ بطلان الأسس التي أقيم عليها وجود إسرائيل على الأرض العربية ١٩٦٨؛ حقوق الإنسان والقانون الجنائي ١٩٧١؛ الحياة النيابية في العراق ١٩٨٣؛ في سبيل إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان ١٩٨٣ العراق: شهادة سياسية ١٩٨٧؛.....

اكد حسين جميل عبر مقالاته علي الحرية وبناء الدولة كضرورة لضمان الاطمئنان والاخاء والتقدم للشعب علي ان تكون السيادة للشعب في هذه الدولة التي عليها ان تضمن سير الحياة الاقتصادية وفق خطة معينة ملائمة لوضع البلاد الاقتصادي وحاجات الشعب وان تؤمن سيطرتها الاقتصادية علي الصناعات وحدها او بالمشاركة في راس المال وان تقوم بتوزيع الاراضي الاميرية على الفلاحين مباشرة وتاسيس المزارع الرسمية وتشجيع الجمعيات التعاونية بمنحها اعانات مالية وتهيئة فرص العمل للجميع

يقول حسين جميل في كتابه حقوق الإنسان في الوطن العربي: ان نشاط الحركة الاستقلالية في العراق لم يقتصر على مقاومة الحكم الاستعماري والعمل على التحرر منه بل استهدف إلى جانب ذلك ان يكون الحكم الذي ننشده في ظل الاستقلال التام دستوريا ديمقراطيا.

ثم يعود حسين جميل ليؤكد بان الشغل الشاغل للحركة الاستقلالية بكل عناصرها صحفا واحزابا سياسية هو "العمل من اجل التحرر الوطني والاستقلال والديمقراطية".

حيث اكد حسين جميل عبر مقالاته علي الحرية وبناء الدولة كضرورة لضمان الاطمئنان والاخاء والتقدم للشعب علي ان تكون السيادة للشعب في هذه الدولة التي عليها ان تضمن سير الحياة الاقتصادية وفق خطة معينة ملائمة لوضع البلاد الاقتصادي وحاجات الشعب وان تؤمن سيطرتها الاقتصادية علي الصناعات وحدها او بالمشاركة في راس المال وان تقوم بتوزيع الاراضي الاميرية على الفلاحين

فيصل الثاني

مباشرة وتاسيس المزارع الرسمية وتشجيع الجمعيات التعاونية بمنحها اعانات مالية وتهيئة فرص العمل للجميع وتقوم بتاسيس البنوك وحصر التمويل فيها ودعت الاهالي الى وجوب ان يكون التعليم عاما ومجانيا ومكافحة الامية وتاسيس معاهد التثقيف والتنوير والمكتبات تكفل استفادة افراد الشعب وتاسيس دور السينما والتمثيل والموسيقى وتنمية الروح الرياضية البدنية والالعاب وتاسيس المستشفيات ودور الولادة والحضانة بصورة تكفل الاستفادة منها بما يضمن وقاية الفرد من الامراض وحمايته منها وضمان السكن الصحي من خلال تنظيم المدن علي اساس صحي وانتشار دور بسيطة ورخيصة وتاجيرها او تمليكها بالاقساط.

الواقعية السياسية

يبدي حسين جميل رأيه بعبد المحسن السعدون وبعدد من رجال الحكم انذاك فيقول ان نظرتنا الي اولئك في عهد الانتداب لم يعد هو الراي فيهم الي الاخير اذ ان توالي السنين تكشف عن مواقف ومعارف فاذا كنت وانا طالب ارفض تفسيرات رجال الحكم للمواقف السياسية التي اتخذوها وهي مرفوضة من قبلي ومن قبل زملائي الا ان الزمن والتجارب علمتنا ان هذه المواقف ليست هي المواقف الصحيحة في الحكم علي الامور وان ما قاموا به كان هو الممكن في ذلك العهد وفي ظروفه وتفسير ذلك قالوا به ان ما قاموا انهم لم يجدوا العراق مستقلا فعقدوا معاهدة مع الاجنبي تنتقص من استقلاله فالعراق كان قد احتل عسكريا من قبل بريطانيا في سني الحرب العالمية الاولي وان عملهم كان في حدود الممكن في ظل تلك الظروفوهدفهم الاخير كان الوصول الي الاستقلال. فقد رفع حسين جميل السكرتير العام للحزب الوطني الديمقراطي منذ تأسيسه عام ١٩٤٦ وحتى ايقاف نشاطه عام ١٩٦١ مذكرة بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٦٥ الى عبدالرحمن البزاز رئيس الوزراء ذكر فيها نقاطاً مهمة حول الدستور حيث اكد جميل في مذكرته ان تعديل الدستور الذي اجري في ٩ ايلول عام ١٩٦٥ بحيث اصبح من احكامه النص على ان هذا الدستور يقر الحقوق القومية للاكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية متآخية.

حكاية اول انتخابات برلمانية في العراق

كيف تم تشكيل المجلس التاسيسي الاول

جميل ابو طبيخ

عن كتاب بغداد

في سنة ١٩٢٣ قررت حكومة رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون إجراء الانتخابات العامة لتشكيل المجلس التأسيسي وهو أول مجلس ينتخب من أفراد الشعب العراقي، وذلك للتصديق على المعاهدة العراقية- البريطانية الأولى التي نصت بنودها على خضوع العراق للانتداب البريطاني المفروض عليه الى جانب برمجة الهيمنة على الموارد والحياة العامة.

عارضت هذا المشروع قطاعات الشعب كافة، ففي الموصل أصدر رؤساء الكنيسة الكلدانية إعلاناً بمعارضة الانتخابات، كذلك صدرت عدة مضابط من علماء الدين في بغداد والعتبات المقدسة تطالب بتأجيل الانتخابات.

وعندما طرح هذا المشروع لدراسته وإقراره من مجلس الوزراء عارضه ياسين الهاشمي الذي كان وزيراً للأشغال وكتب في محضر الاجتماع تحت توقيعه عبارة (مخالف) أي معارض للمشروع.

الا ان نقمة دار الاعتماد البريطاني في بغداد انصبت على العلماء الشيعة من دون غيرهم، فبقي الهاشمي يتمتع بمنصبه ولم تمسه يد السلطة ولم يحاسب علماء الدين من السنة والمسيحيين، واتخذت الحكومة قراراً خطيراً عد سابقة، وذلك بنفي رجال الدين الشيعة من الكاظمية وكربلاء والنجف الى إيران، كما أبعد السيد محسن أبو طبيخ الى سوريا لكونه الوحيد من زعماء الفرات الأوسط الذي عارض بإصرار إجراء الانتخابات.

لقد كان الأمر مفروضاً على الملك فيصل وليس له الا الخضوع للرغبات البريطانية لتفادي الدخول معهم في أزمات سياسية قد تقود الى نتائج ليست في مصلحة العراق.

وعند انتهاء الانتخابات واستتباب الأمن، وبعد ان عادت الحياة الى طبيعتها رفض العلماء المنفيون العودة الى العراق فاستشار فيصل العلامة السيد هبة الدين الحسيني الشهرستاني، وكان يومها رئيساً لمجلس التمييز الشرعي الجعفري (ألغي فيما بعد) بشأن موضوع عودة العلماء وأسلوب معالجته.

بين السيد هبة الدين للملك أهمية هؤلاء العلماء وموقعهم في المجتمع الشيعي واقترح ضرورة إيفاد شخصية ذات صفة رسمية يحمل في جعبته كتباً خطية الى كل واحد منهم لدعوتهم للعودة الى ديارهم وممارستهم مهامهم الدينية.

استجاب فيصل للمقترح وأوفد السيد باقر السيد أحمد الحسيني (سركشك) التشريفاتي المقرب منه في البلاط وهو من أهالي الكاظمية وحمله رسائله الشخصية اليهم وخوله بصورة مطلقة التصرف وفق ما يرى من قول أو فعل نيابة عن جلالته من أجل عودتهم.

والدافع الحقيقي الذي حمل فيصل للإقدام على هذه المبادرة الشجاعة، بالرغم من معارضة الإنكليز والكثير من ساسة بغداد وعلمائها من السنة، هو أن البلاد كانت تمر بأزمة اقتصادية حادة وبعودة هؤلاء العلماء الشيعة يعود الى العراق تدفق الأموال والمصادر الخيرية الطائلة مع مقدم الزوار بأعداد كبيرة من إيران والهند وسوريا ولبنان ما سيعالج العجز الهائل في عائدات الاقتصاد المحلي بما يرد من تدفق الزوار.

يفسر الكثيرون من الكتاب محاولات فيصل للتقرب الى الطائفة الشيعية كمحاولة لكسب رضا الأغلبية السكانية في العراق، الا انه لو اخذ بنظر الاعتبار النظام الملكي الدستوري الذي كان قائماً، فهو لم يكن بحاجة الى أصوات الناخبين الشيعة للبقاء على عرشه، ذلك الى جانب التجاهل التام لأحقية الأغلبية السكانية هذه من الحكومات المتعاقبة في ممارسة صوتها الانتخابي (الحر) في عموم الانتخابات التي جرت في القطر.

فقد أثار فيصل الكثير من انتقادات أعيان السنة بسبب تفقده لرجال الدين الشيعة كباراً وصغاراً ومساعدته لهم في قضاء حاجاتهم والاستماع الى شكاويهم، ذلك الى جانب مشاركته لهم في احتفالات المناسبات الشيعية وأبرزها حضوره احتفالات عيد الغدير كل عام التي كانت تقام في الحرم الكاظمي الشريف.

الا ان تلبيته لدعوة وجهت اليه من إدارة المدرسة الجعفرية الواقعة في محلة صبابيغ الآل من بغداد وغالبية سكانها من الشيعة، أثارت عاصفة من احتجاج رجال الدين السنة عام ١٩٢١ دفعت بهم غلواؤهم لتقديم (احتجاج) الى المندوب السامي البريطاني واتهامهم له (بالتشيع) وقيامه بتبذير أموال (العامة) بتبرعه للمدرسة ببعض الدراهم، اتضح لهم فيما بعد انها كانت من مصروفاته الخاصة.

وقد ارتفعت شعبية الملك بعمله لدى غالبية أفراد الشعب بعد عودة العلماء الى مراكزهم الدينية، الا انه أوقف (مجاملاته) هذه بعد حين ولم يعد يبدي أي تحرك تجاه الاعتراف بحقوق الشيعة في المشاركة المنصفة في حكم العراق، وقد يفسر سكوته هذا من تأثير دار الاعتماد البريطاني عليه.

ولعل الانتقال الى موضوع آخر غير المجلس التأسيسي يمكننا من التعرف على التفاصيل برغم بساطتها فإنها قد تعطينا بعض المؤشرات للعديد من الأحداث المقبلة، وتحديداً الانتخابات النيابية وأسلوب توزيع المقاعد الذي تتقرر خلاله أسماء الأشخاص الحاصلين على هذه المقاعد قبل الإعلان عنها.

فالنموذج الأول لدينا هو أول مجلس تم التصويت عليه، حيث تم على حد قول الحكومة، انتخاب خمسة وتسعين نائباً عن المناطق الانتخابية كافة في ألوية (محافظات) العراق الأربعة عشر في ذلك الوقت، وجرى توزيع المقاعد على النحو الآتي:

لواء بغداد، أحد عشر نائباً:

ناجي السويدي، ياسين الهاشمي، أحمد الشيخ داوود، نوري السعيد، عبد الرزاق منير، الحاج أحمد الشويش، الحاج ناجي رضا (صديق المس بيل ورئيس بلدية الكرادة الشرقية)، عبد الجبار الخياط، يوسف غنيمة (مسيحي)، ومناحيم صالح دانيال، وإلياهو حسقيل العاني (هذان الأخيران عن يهود بغداد).

لواء الحلة، ستة نواب:

عبد الرزاق شريف، الشيخ عمران السعدون، رؤوف الجادرجي، مزاحم الباجه جي (كلاهما من بغداد وليس من أهالي الحلة)، سلمان البراك، الشيخ عداي الجريان.

لواء كربلاء، نائب واحد:

الشيخ عمران العلوان، امتنع أهالي اللواء عن تقديم مرشحيهم تضامناً مع أهالي الكاظمية والنجف، وذلك احتجاجاً على نفي العلماء وتأييداً لمقاطعتها.

لواء البصرة، أحد عشر عضواً:

عبد المحسن السعدون (من أهالي الناصرية وليس البصرة)، عبد اللطيف المنديل، حامد النقيب، ياسين العامر، الشيخ محمد أمين عالي باش أعيان، صالح عبد الواحد، عبود الملاك، محمد زكي المحامي، يوسف عبد الواحد، روبين سوميخ (يهودي)، والدكتور سلمان غزالة (مسيحي).

لواء أربيل، ثمانية نواب:

إبراهيم الحيدري، صبيح نشأت، داوود الحيدري، ملا محمد، عبد الله مخلص، محمد شريف، الحاج بير داوود، حسين ملا.

لواء كركوك، أربعة نواب:

صالح نفطجي زاده، الشيخ حبيب طالباني، جميل بابان دارا (الأول تركماني والآخران

عبد المحسن السعدون

من الأكراد)، إسحاق فرايم (يهودي).

لواء السليمانية، سبعة نواب:

سعيد زاده، الشيخ قادر، عثمان زاده، عزت باشا، مرزا فرج، فتاح زاده محمد، توفيق زاده أحمد.

لواء ديالى، ثلاثة نواب:

جعفر العسكري (من أهالي بغداد)، محمود النقيب، الشيخ حبيب الخيزران.

لواء الديلم، خمسة نواب:

الشيخ علي السليمان، الشيخ فهد الهذال، فخري الجميل، عبد الرحمن الحيدري، فؤاد الدفتري (هؤلاء الثلاثة من بغداد).

لواء الديوانية، تسعة نواب:

السيد علوان الياسري، الشيخ عبد الواحد الحاج سكر، الحاج عبد المحسن شلاش (من أهالي النجف)، الشيخ عبد السادة آل حسين، الشيخ شعلان أبو الجون، الشيخ مظهر الحاج صكب، الشيخ رايح العطية، عبد الرزاق الرويشدي.

لواء الموصل، أربعة عشر نائباً:

آصف آل قاسم، الشيخ أحمد الفخري، السيد عبد الغني النقيب، السيد أمين المفتي، الدكتور داوود الجلبي، علي جودت الأيوبي، محمد آل شمدين آغا، حمدي جلميران، عجيل الياور، الحاج رشيد، الدكتور حنا زبوني (مسيحي)، الدكتور يحيى سميكة، فتح الله سرسم (مسيحي)...

لواء المنتفك، تسعة نواب:

السيد عبد المهدي، الشيخ موحان الخير الله، الشيخ سالم الخيون، الشيخ صكبان العلي، الشيخ منشد الحبيب، الشيخ محمد حسن حيدر، الشيخ زامل المناع، عبد اللطيف جلبي المعروف، عبد الكريم السبتي و(الشيخ كاطع آل بطي ومحمد حسن الموسى) وهذان العضوان التحقا بالمجلس نتيجة لاستقالة عدد من أعضائه.

لواء العمار، ثمانية نواب:

الشيخ محمد العريبي، الشيخ شبيب المزبان، الشيخ فالح الصيهود، الشيخ غضبان البنيان، الشيخ شواي الفهد، سلمان الحميد، إسماعيل المحمود، الشيخ صالح باش أعيان (آخر ثلاثة هم من أهالي البصرة).

لواء الكوت، سبعة نواب:

عبد المجيد الشاوي (أهالي بغداد)، صالح شكاره، الحاج حسن شبوط، عبد الله الياسين، أمجد العمري (أهالي الموصل)، أكباشي السعد، عبد الكريم السبتي.

وقبل افتتاح المجلس اغتيل عبد الكريم السبتي نائب الكوت واستقال على أثر ذلك احتجاجاً كل من السيد عبد المهدي والشيخ موحان الخير الله والشيخ محمد حسن حيدر وحامد النقيب ويوسف عبد الأحد ممثلا البصرة.

وأثناء اجتماع المجلس التأسيسي توفى عبد الجبار الخياط في ٢٣/ نيسان ١٩٢٤ وهو نائب عن بغداد، كما استقال في ١٠/ أيار ١٩٢٤ كل من مناحيم دانيال وبعده إلياهو حسقيل العاني في ١٥/ أيار ١٩٢٤ وهما نابا بغداد عن الطائفة اليهودية، واستقال عبد علي فاخر نائب البصرة في ١٠/أيار ١٩٢٤، كما استقال أمين المفتي في ٢٧/أيار ١٩٢٤ والدكتور حنا زبوني في ١٩/أيار ١٩٢٤ وهما نابا الموصل.

وأعيدت الانتخابات في بغداد فتم انتقاء كل من أنطوان شماس وروبين بطاط ويوسف إلياس، كما جرت الانتخابات في البصرة واختير الحاج محمد النجفي والخوري يوسف الخياط، وأجريت الانتخابات التكميلية في لواء المنتفك فتم (بالتزكية) انتخاب قريش علي والشيخ كاطع البطي ومحمد حسن الموسى، وميرزا محمد.. وما ان انتهت الانتخابات التكميلية وإذا بنائب كركوك جميل بابان يقدم استقالته وفي الموصل توفى النائب محمد آل شمدين آغا على أثر احتراق الطائرة التي كانت تقله الى بغداد، فلم تجر الانتخابات التكميلية لملء مقعديهما لأن الشاغر حصل في أواخر أيام اجتماع المجلس.

ومما تقدم يتضح بعد ان انتهت الاستقالات والاغتيالات والوفيات والانتخابات الشكلية (التكميلية) ان توزيع مقاعد المجلس قد تم على النحو الآتي:

(٥٥) مقعداً للسنة.

(٣٥) مقعداً للشيعة.

(٤) مقاعد لليهود.

(٤) مقاعد للمسيحيين.

وقد يكون حديث نائب الكرادة الشرقية في بغداد مع صديقته سكرتيرة المندوب السامي المس بيل التي كانت تجيد العربية، فيه الكثير من المعاني.

سأل الحاج ناجي المس بيل عن سبب فوزه بمقعد في المجلس من دون سابق علم له بالأمر الى ان أخبره مختار الكرادة بفوزه، فقالت له:

- (انته.. نحن نعتبرك صديقنا.. زين هادا..).

فسألها الحاج ناجي عن سبب غياب أعيان الشيعة في بغداد من المجلس، فقالت:

- (أهل الكاظمية كلهم ما يفتهم وأهل بغداد عنودي وأهل النجف وأهل كربلاء كلهم (فارسي) ما يفتهمون عربي غير بس الشيخ عمرا العلوان..).

وقالت المس بيل:

- (أهل الدليم يتكلمون عربي ما يفهم منها أهل بغداد شي فاخترنا لهم فؤاد الدفتري حتى يعلمهم تركي وهم يعلموه عربي.. حجي.. بعد ماكو سؤال..).

الدور السياسي للنواب الاكراد في عهد الملك فيصل الاول

الكرد في الدورة الانتخابية الاولى لمجلس النواب العراقي (1925-1927)

عصام كاظم عبد الرضا

نبذة عن انتخابات أول مجلس نيابي في العراق

بعد ان انجز المجلس التأسيسي مهماتها، وبعد ان صدرت الارادة الملكية بحله قدم رئيس الوزراء جعفر العسكري استقالة وزارته في الثاني من آب سنة ١٩٢٤ إلى الملك فيصل الاول الذي قبلها، وكلف ياسين الهاشمي بتشكيل الوزارة الجديدة في اليوم نفسه. ضمت الوزارة الهاشمية الاولى ستة وزراء، احدهم كان ممثل اربيل في المجلس التأسيسي ابراهيم الحيدري الذي عهدت اليه حقيبة الاوقاف في الوزارة الجديدة. في الثامن من آب ١٩٢٤ نشرت الصحف المحلية منهاج الوزارة الهاشمية الاولى الذي ورد في مستهله ما نصه: "الاسراع في نشر القانون الاساسي، وقانون انتخاب النواب ووضعهما موضع التنفيذ، وجمع المجلس النيابي".

وهكذا جرت انتخابات اول مجلس نيابي عراقي في تاريخ البلاد المعاصر يوم الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٢٤. لم تنج هذه الانتخابات بدورها من السلبيات نفسها التي رافقت سير العملية الانتخابية للمجلس التأسيسي، فلم تتوفر بعد جميع المستلزمات الضرورية لاجراء انتخابات صحيحة من جميع الاوجه على الساحة العراقية، مما تجسد، قبل كل شيء، في ضعف الرأي العام كقوة ضاغطة، فعلى الرغم من وجود عدد من الاحزاب السياسية في تلك المرحلة، إلا ان دورها كان هامشيا في المعركة الانتخابية. ومع ان الصحافة اولت موضوع الانتخابات اهتماما واسعا، ورأت ان سعادة الامم الراقية تكمن في حقيقة انها "اسندت ظهرها إلى نوابها الطبيعيين"،على حد تعبير "العالم العربي" إلا ان تأثيرها المباشر على سير الانتخابات كان محدودا،واقتصر ذلك التأثير عمليا على اوساط النخبة في العاصمة والمدن الكبيرة.

ولاسباب معروفة تتجسد ابعاد هذه الصورة في المنطقة الكوردية اكثر من غيرها، فأن الاحزاب السياسية الستة التي ظهرت يومذاك في بغداد والموصل لم تتمتع بأي نفوذ هناك سوى فيما كان يخص الصراع على ولاية الموصل. وينطبق القول نفسه على "جمعية الدفاع الوطني" في السليمانية التي ركزت نشاطها على فضح سياسة تركيا الكمالية العنصرية باتجاه يخدم تقرير مصير ولاية الموصل لصالح العراق، ولم تتدخل الجمعية اصلا في اية قضية اخرى، بما في ذلك الانتخابات واعمال مجلس النواب العراقي في دورته الاولى، اذ انها اختفت من الوجود بعد صدور قرار عصبة الامم بضم ولاية الموصل إلى العراق في السادس عشر من كانون الاول سنة ١٩٢٥.

ولم تؤد الصحافة دورا اكبر من ذلك، فيومذاك كانت تصدر في المنطقة صحيفتان هما "زيانه وه" و"نجمة" اللتين قلما كانتا تتطرقان الى القضايا المتعلقة بالحياة البرلمانية، وفي حال ان فعلتا ذلك فانهما كانتا تنقلان بعض القضايا العامة الخاصة بالموضوع من الصحافة العربية الصادرة في بغداد. وبحكم قصر عهد الحكومات العراقية بتجربة الانتخابات النيابية، وتدخل مراكز القوى الثلاث الرئيسة، دار الاعتماد البريطاني والبلاط الملكي والوزارة، فأن الانتخابات شهدت في ارجاء البلاد كافة مداخلات سافرة، بما في ذلك المنطقة الكوردية. ولقد ساعد على ذلك إلى حد كبير عدم توفر احصاءات دقيقة لسكان العراق، فادى إلى حدوث زيادة مبالغ فيها على عدد الناخبين الثانويين والاوليين. ولتجاوز ذلك اتخذت الحكومة في الثالث من كانون الثاني عام ١٩٢٥ قرارا يقضي بتشكيل لجنة تدقيق نفوس العراق، مهمتها العمل من اجل تصحيح الزيادات الحاصلة وفق اسلوب التخمين والمعلومات الاحصائية السابقة، وذلك بهدف جعل عدد الناخبين منسجما مع الخطة الموضوعة مسبقا في تحديد عدد المقاعد المخصصة لكل لواء داخل المجلس النيابي.

لكن هذا الامر لم يشكل عقبة مستعصية بالنسبة للألوية التي كانت تدخل ضمن ولاية الموصل في العهد العثماني، بما في ذلك كل المنطقة الكوردية العراقية، وذلك لأن اللجنة الخاصة التي ألفتها عصبة الامم للبت في مشكلة الموصل قد اجرت دراسة تفصيلية لعدد سكان الولاية بالاستناد إلى مصادر شتى، لذا قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في اليوم الثاني عشر من شباط ١٩٢٥: "اتخاذ الاحصاء الرسمي لألوية الموصل واربيل وكركوك والسليمانية، بناء على التخمين الاخير الذي قدم إلى لجنة الحدود من قبل الحكومة العراقية، والمستند إلى المعلومات الاخيرة هو المعول عليه" بالنسبة للانتخابات في الألوية المذكورة.

اثناء هذه الاجراءات جرت انتخابات اول مجلس نيابي في تاريخ العراق المعاصر، واعلن عن نتائجها النهائية يوم الثالث والعشرين من حزيران عام ١٩٢٥ وذلك بفوز اربعة وثمانين مرشحا، دخل من بينهم خمسة وخمسون عضوا لاول مرة إلى ميدان الحياة البرلمانية اي حوالي اربعة وستين بالمئة من مجموع اعضاء اول مجلس نيابي، بينهم عدد من النواب الكورد.

النواب الكورد في اول مجلس نيابي عراقي:

فاز في انتخابات الدورة الاولى لمجلس النواب من الكورد خمسة نواب عن لواء اربيل وهم كل من ابراهيم يوسف واسماعيل الروانـدوزي وداود الحيدري وصبيح نشأت وعبدالله مخلص، كذلك اربعة نواب عن لواء السليمانية وهم كل من احمد مختار عثمان الجاف ومحمد امين زكي ومحمد صالح محمد علي وميرزا فرج الحاج شريف، واربعة نواب عن لواء كركوك وهم كل من الشيخ حبيب الطالباني ورفيق خادم السجادة ونشأت ابراهيم ومحمد سعيد الحاج حسين، اما عن لواء الموصل فقد فاز ثلاثة نواب كورد من اصل اثني عشر نائبا هم كل من حازم شمدين آغا وهبة الله المفتي ونوري البريفكاني، ليغدو مجموعهم بذلك ستة عشر نائبا من مجموع اربعة وثمانين نائبا فازوا في الدورة الانتخابية الاولى مع العلم ان احدا من كورد لواء ديالى لم يدخل المجلس الاول.

كان جل النواب الكورد، مثل بقية النواب ومثل اعضاء المجلس التأسيسي، ينتمون إلى اسر دينية او عشائرية او تجارية معروفة بمعنى انهم كانوا من الوسط الارستقراطي الكوردي بمقياس زمانهم ومكانهم، ولقد سبق ان تحدثنا عن عدد منهم بوصفهم اعضاء في المجلس التأسيسي واعيد انتخابهم في الدورة الانتخابية الاولى لمجلس النواب، منهم نائبا اربيل داود الحيدري وصبيح نشأت وميرزا فرج الحاج شريف نائب السليمانية والشيخ حبيب الطالباني نائب كركوك. وبغض النظر عن انتمائهم الاجتماعي وقناعاتهم السياسية والفكرية فان عددا من النواب الكورد كانوا فعلا من الشخصيات الاجتماعية والثقافية المرموقة، واثبتوا حضورا ملموسا داخل وخارج اروقة مجلس النواب، يأتي في المقدمة منهم المؤرخ والوزير المعروف في العهد الملكي، صاحب العديد من مؤلفاته القيمة باللغات الكوردية والعربية والتركية محمد امين زكي "١٨٨٠-١٩٤٨"، يقول مؤرخ الوزارات العراقية عبدالرزاق الحسني عن محمد امين زكي انه كان "من خيرة الوزراء، ومن افضل العلماء والمؤرخين".

وربما يكفي ان نشير في سياق موضوعنا تحديدا إلى ان محمد امين زكي هو اول برلماني عراقي تعامل مع ناخبيه على غرار البرلمانيين في المجتمعات الأوربية الديمقراطية المتطورة،فما ان انتهت الدورة الانتخابية الاولى حتى اصدر كراسا باللغة الكوردية، يقع في احدى وثلاثين صفحة بعنوان "محاسبة النيابة، إلى الناخبين الموقرين" تحدث فيه باسلوب معبر عن دوره في مجلس النواب بوصفه نائبا عن لواء السليمانية، والموضوعات التي اثارها امام المجلس بصدد قضايا الصحة والتعليم والمواصلات والبريد والادارة وغيرها، وما تمكن من تحقيقه في مضمارها، واستصدر كراسة بحكمه من صياغته يقول نصها "كل من كان نظيفا في حسابه لا يخشى الحساب". وكرر التجربة نفسها عندما اصدر في العام ١٩٣٥ كتيبا يتحدث فيه عن دوره في مجلس النواب اثناء دورته الانتخابية الثانية التي انتهت في مطلع تموز ١٩٣٠، ويحمل الكتيب، الذي يقع في ٦٩ صفحة، عنوانا ينطوي على نقد لاذع، هو"جهدان ضائعان".

الانموذج الآخر الذي نسوقه هنا هو شاعر الطبيعة والجمال والشعور القومي الجياش احمد مختار الجاف (١٨٩٦-١٩٣٣) الذي مثل لواء السليمانية بدوره في المجلس الاول، وهو ينتمي إلى اشهر اسر عشيرة الجاف المعروفة، وقد قيل عنه أنه "ترك صفه المنحدر من اصل اقطاعي متحكم، هاربا إلى صف الشعب" ومع ان ذلك لم يظهر على نشاطه داخل مجلس النواب، إلا ان مجرد انتخابه بوصفه شاعرا متميزا كان يؤشر حالة ايجابية في الوسط الثقافي الكوردي، خصوصا وانه شخصيا تحول إلى ضحية مباشرة للثأر الاقطاعي المتخلف.

وكان نائب السليمانية محمد صالح محمد علي هو الآخر ينتمي إلى اسرة ذائعة الصيت، يمت بصلة القرابة إلى شريف باشا احد ابرز الدبلوماسيين في اواخر العهد العثماني، الذي اثار المسألة الكوردية امام مؤتمر الصلح في باريس بعد الحرب العالمية الاولى مباشرة. وكان محمد صالح محمد علي من اشهر البرلمانيين الكورد فقد دخل مجلس النواب العراقي في الدورات الانتخابية الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة

فيصل الاول

جميل صدقي الزهاوي

كان جل النواب الكورد، مثل بقية النواب ومثل اعضاء المجلس التأسيسي، ينتمون إلى اسر دينية او عشائرية او تجارية معروفة بمعنى انهم كانوا من الوسط الارستقراطي الكوردي بمقياس زمانهم ومكانهم، ولقد سبق ان تحدثنا عن عدد منهم بوصفهم اعضاء في المجلس التأسيسي واعيد انتخابهم في الدورة الانتخابية الاولى لمجلس النواب، منهم نائبا اربيل داود الحيدري وصبيح نشأت وميرزا فرج الحاج شريف نائب السليمانية والشيخ حبيب الطالباني نائب كركوك.

والثامنة والتاسعة على التوالي. اما نائب اربيل اسماعيل الرواندوزي (١٨٩٥-١٩٣٣) فهو من ذرية رسول اغا اخا محمد باشا الرواندوزي المعروف بأسم كور محمد (اي الاعمى) الذي كان اميرا على اصقاع واسعة من كوردستان لغاية العام ١٨٣٦. ولقد كرس المهندس الانكليزي أ. م هاملتون، جانبا كبيرا من كتابه القيم "طريق في كوردستان".للحديث عن نائب اربيل اسماعيل الرواندوزي وعن ثقافته العالية، واهتماماته الواسعة، ووطنيته الصادقة، وحبه للنظام، وعن مصيره المأساوي كضحية اخرى من ضحايا الثأر الاقطاعي المتخلف في كوردستان. وبالنسبة لموضوعنا تحديدا يقول هاملتون ما نصه " كان اسماعيل بك اوسع الزعماء نفوذا في رواندوز، ظل سنوات يمثل منطقته نائبا في البرلمان العراقي، وهو المالك بحكم الوراثة لمعظم الاراضي المجاورة... وليس ثمة من يفوقه شرف معاملة، او احتراما عند الفلاحين كوردا واثوريين على حد سواء". لذا لاغرو "ان الكورد كافة" اعطوه اصواتهم في الانتخابات كما اخبر الرواندوزي نفسه هاملتون بذلك.

لم يكن النائب الكوردي عن لواء الموصل حازم شمدين آغا (١٨٩٥-١٩٥٤) اقل شأنا وصيتا من اسماعيل بيك الرواندوزي، فهو ابن يوسف باشا شمدين آغا رئيس زاخو في عهده، مثل منطقته في دورات مجلس النواب الانتخابية الاولى والثانية والخامسة والسادسة والسابعة والتاسعة، ثم عين عضوا في مجلس الاعيان في اذار عام ١٩٤٦، واحتفظ بعضوية المجلس إلى حين وفاته في العام ١٩٥٤، كما استوزر مرة واحدة في وزارة توفيق السويدي الثالثة التي شكلت في الخامس من شباط عام ١٩٥٠ .هو ابن عم محمد شمدين آغا عضو المجلس التأسيسي الذي تحدثنا عنه في الفصل السابق.

عرف حازم شمدين آغا بالطيبة وسعة الافق، وقد نعته محمد عمر العباس بالرجل الانسان، وقال عنه "يكنى بابي الفقير" وتعد اسرة نائب كركوك الحاج امين المعروف بخادم السجادة (١٨٦٦-١٩٣٦) من اشهر الاسر الدينية الكوردية، اصلها من كويسنجق التي كانت تتبع كركوك اداريا في فترة ما، ولقد عرف بالتقوى والزهد، وكان شديد الولع بالادب، ويقرض الشعر باللغات العربية والكوردية والتركية والفارسية.

وعلى غرار نفسه كان النائب الكوردي عن لواء الموصل هبة الله المفتي (١٨٨٠ - ١٩٥٥) ينتمي إلى اسرة دينية معروفة، فان جده الاعلى الملا يحيى المزوري العمادي كان من كبار علماء الدين، درس هبة الله العلوم الشرعية، وعين مفتيا لبلدته عقرة سنة ١٩٠٦، ثم اسندت اليه سنة ١٩٠٩ رئاسة مجلس المعارف وعين قاضيا لعقرة سنة ١٩١٨.

يعد هبة الله المفتي من اشهر برلمانيي العراق في العهد الملكي، فقد انتخب نائبا عن الموصل تباعا في الدورات الانتحابية الاولى والثانية والرابعة والخامسة والثامنة والتاسعة والعاشرة، وانتخب نائبا لرئاسة مجلس النواب خمس مرات، كما عين عضوا بمجلس الاعيان في الثلاثين من حزيران سنة ١٩٤٧، وانتخب نائبا ثانيا لرئيس المجلس في الاول من كانون الاول من السنة نفسها، واعيد انتخابه سنة بعد اخرى إلى ان وافاه الاجل في العاشر من كانون الثاني ١٩٥٥.

مما سبق يبدو واضحا ان النواب الكورد في اول مجلس نيابي عراقي كانوا ينتمون إلى اسر معروفة، ويتمتعون بمنزلة اجتماعية رفيعة في مناطقهم، وكانوا عموما من ذوي ثقافة مرموقة بمقياس الزمان والمكان، مما اهلهم ليكونوا لهم صوتهم داخل اروقة المجلس، كما ان اثنين من هؤلاء النواب دخلا وزارة عبد المحسن السعدون الثانية (٢٦ حزيران ١٩٢٥-٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦)، وهما صبيح نشأت الذي اصبح وزيرا للدفاع ثم وزيرا للمالية، ومحمد امين زكي الذي اصبح وزيراً للاشغال والمواصلات.

دور النواب الكورد في المجلس في الدورة الانتخابية الاولى:

بدأت الدورة الانتخابية الأولى لمجلس النواب العراقي بعقد مجلس الامة اجتماعه غير الاعتيادي في السادس عشر من تموز ١٩٢٥، وقد انتهى هذا الاجتماع في التاسع والعشرين من تشرين الاول من العام نفسه بعد ان عقد المجلس سبعا واربعين جلسة.

وفي الاول من تشرين الثاني بدأ الاجتماع الاعتيادي الاول للمجلس، واستمرت جلساته حتى الخامس عشر من حزيران سنة ١٩٢٦، وبلغ عدد جلسات المجلس اربعاً وخمسين جلسة. فيما بدأ الاجتماع الاعتيادي الثاني من الدورة الانتخابية الاولى في الاول من تشرين الثاني ١٩٢٦ وانتهى في الثلاثين من نيسان من العام التالي وبلغ عدد جلسات المجلس اثنائه ايضا اربعاً وخمسين جلسة، ثم تلاه الاجتماع غير الاعتيادي الذي بدأ في الثالث من ايار من العام نفسه وانتهى في الثالث من حزيران، وبلغ عدد جلساته اربعاً وعشرين جلسة، وفي الاول من تشرين الثاني العام نفسه الذي بدا الاجتماع الاعتيادي الثالث والاخير من الدورة الانتخابية الاولى وانتهى في الثامن والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٢٨، وبلغ عدد جلساته ثلاث عشرة جلسة، مما يعني ان مجموع جلسات المجلس في دورته الانتخابية الاولى بلغ مائة اثنين وتسعين جلسة تحتل اجتماعات الدورة الانتخابية الاولى لمجلس النواب العراقي مكانة خاصة في تاريخ الحياة البرلمانية في العراق لكونها تزامنت مع اهم مراحل تأسيس الدولة العراقية، وما ترتب على ذلك من تشريع مجموعة كبيرة من القوانين المهمة. وتحتل الدورة تلك المقام الثالث من حيث مجموع جلسات المجلس بين جميع دوراته الانتخابية الستة عشر طوال العهد الملكي وكان امرا طبيعيا ان يولى افتتاح اول مجلس للنواب في تاريخ العراق اهتماما خاصا، فبعد ان صدرت ارادة ملكية خاصة في اليوم السابع عشر شهر تموز سنة ١٩٢٥ يقضي بتعيين عشرين عيناً "ممن نال ثقة الجمهور واعتماده باعمالهم، وممن لهم ماضٍ مجيد في خدمات الدولة والوطن" على وفق منطوق المادة الحادية والثلاثين من القانون الاساسي (الدستور) العراقي، وكان بينهم عدد من الاعضاء الكورد وهم كل من ابراهيم الحيدري والحاج ملا سعيد كركوكلي زاده، فضلا عن جميل صدقي الزهاوي الذي ينتمي بدوره إلى اصل كوردي، وكذلك عبدالله صافي الذي تنتمي اسرته إلى عشيرة زنكنه الكوردية المعروفة.

ومن الجدير بالذكر ان الشيخ قادر شقيق الشيخ محمود، كان من ضمن المجموعة الاولى من الذوات الذين صدرت ارادة ملكية خاصة تقضي بتعيينهم اعضاء في اول مجلس للاعيان العراقي، ولكن تبين فيما بعد ان اختياره لم يكن مستوفيا للشروط القانونية، فوجه رئيس مجلس الوزراء عبدالمحسن السعدون إلى رئيس مجلس الاعيان المذكرة الاتية بتاريخ الثلاثين من تموز ١٩٢٥: "بعد اجراء التحقيقات الدقيقة تبين ان الشيخ عبد القادر بن الشيخ سعيد افندى لم يبلغ السن القانونية التي تؤهله لان يكون عضوا في مجلس الاعيان، ولما كان ذلك مخالفا لاحكام المادة الثلاثين من القانون الاساسي، عرضنا الكيفية على انظار صاحب الجلالة، فامر جلالته بصيانة احكام القانون الاساسي، وتطبيق المادة المذكورة منه على هذه القضية وبناء على ذلك ستتخذ ما يلزم لابطال المعاملة التي جرت بتعيين الشيخ عبد القادر في عضوية مجلس الاعيان الموقر، وقد بادرنا بيان الكيفية لتحيطوا علما بذلك".

حكومة النقيب والمجلس التأسيسي العراقي

د. صلاح عبد الرزاق

في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ قام الشيخ عبد الرحمن الكيلاني النقيب (١٨٤٥.١٩٢٧) بتشكيل اول وزارة عراقية بعد تأسيس الدولة العراقية ولم تنبثق الوزارة عن مجلس منتخب بل جاءت بأمر من الحاكم البريطاني على العراق السير برسي كوكس الذي كلف النقيب بتأليف الوزارة وعرض اسماء وزرائه عليه للمصادقه عليها صدرت موافقة كوكس على الحكومة في ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٠ وقد ضمت ثمانية وزراء (ستة من السنة، وواحد شيعي واخر يهودي) اضافة الى رئيس الوزراء نفسه وغالبا ما توصف هذه الحكومة بانها حكومة وطنية في ادبيات السياسة العراقية والتاريخ السياسي الحديث للعراق، وهي تشبه مع الفارق مجلس الحكم الذي شكله بول بريمر الحاكم الاداري لسلطة الائتلاف المؤقتة، ثم انبثقت من مجلس الحكم اول وزارة عراقية بعد سقوط نظام صدام وقد واجه مجلس الحكم والحكومة المؤقتة معارضة شديدة من بعض الاطراف العراقية واطراف عربية كثيرة، حتى ان الجامعة العربية لم تعترف بها الا بعد ان اعترف بها مجلس الامن الدولي.

ان حكومة عبد الرحمن النقيب تشكلت في ظل احتلال بريطاني مباشر، واتخذت جملة من القرارات والتشريعات فاذا كانت الحكومة غير شرعية لانها تأسست في ظل الاحتلال فمعنى ذلك ان رئيس الوزراء والوزراء وكل مواقفهم وقراراتهم لا تتمتع بالشرعية، وهذا ما لا يقوله احد اليوم ان اعتبار الحكومة المؤقتة الحالية غير شرعية لانها تشكلت في ظل احتلال اجنبي يستوجب اعتبار حكومة النقيب وما بعدها من وزارات غير شرعية. على الاقل حتى عام ١٩٣٣ (تاريخ استقلال العراق ودخوله عصبة الامم). لانها تشكلت ايضا في ظل الاحتلال الاجنبي فلا يمكن وصف الاولى بالوطنية والشرعية، ووصف الثانية بالعميلة وغير الشرعية وكلتاهما نشأت في ظل احتلال اجنبي.

انتخابات المجلس التأسيسي العراقي في ظل الاحتلال

في ٢٧ آذار ١٩٢٤ افتتح الملك فيصل الاول المجلس التأسيسي العراقي، وهو اول برلمان في الدولة العراقية الجديدة وكان الهدف الرئيسي من تشكيل المجلس هو المصادقة على المعاهدة العراقية . البريطانية كي تصبح نافذة المفعول ولكن تصديق المعاهدة قبل النظر في تدوين دستور البلاد امر لا ينسجم مع الاصول الدستورية في البلدان الديمقراطية اذ لا يصح النظر في تصديق معاهدة مع دولة اجنبية قبل تحديد وضع البلاد من حيث شكل الحكومة وتحديد سلطاتها وصلاحيات اجهزتها.

وكانت انتخابات المجلس التأسيسي العراقي قد صارت مثار جذب وشد بين الاطراف السياسية والعشائرية والحكومة فقد بدأ العمل لاجراء الانتخابات في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢٢ لكنها تعرضت للتأجيل بسبب فتاوى علماء الشيعة الذين اصدروا فتاوى بمقاطعتها وحرمة المشاركة فيها، لانها تمهد للمصادقة على المعاهدة مع بريطانيا فقد افتى الشيخ محمد حسين النائيني والسيد ابو الحسن الاصفهاني والشيخ مهدي الخالصي فتاوى اعتبروا فيها المشارك (كمن حارب الله ورسوله واولياءه صلوات الله عليهم اجمعين) لذلك فشلت الانتخابات في النجف وكربلاء والكوفة والحلة والكاظمية ولم تقتصر المقاطعة على المناطق الشيعية وحدها، بل امتدت الى بعض المناطق السنية ايضا ففي الموصل وزعت منشورات تدعو الى مقاطعة الانتخابات كما افتى رجال دين مسيحيون بمقاطعة الانتخابات ومؤازرة المسلمين تمسكا بالوحدة الوطنية وحفاظا على المصالح المشتركة والتآلف الاجتماعي للشعب العراقي.

من جانب اخر قام وزير الداخلية عبد المحسن السعدون بابعاد المعارضين للانتخابات فقد تم القاء القبض على الشيخ مهدي الخالصي وولديه وبعض اتباعه، ثم تم اقتياده ليلا الى محطة القطار بصحبة قوة كبيرة من الشرطة والجيش حيث تم نقله الى البصرة، ثم ابعد من هناك الى ايران اعلن علماء النجف تضامنهم مع الخالصي معتبرين نفيه اهانة للدين والشعب، فقرروا مغادرة الساحة العراقية طوعيا ففي ٢٧ حزيران ١٩٢٣ غادر تسعة من المجتهدين النجف، وهم المرجع الديني السيد ابو الحسن الاصفهاني والشيخ محمد حسين النائيني، والشيخ جواد الجواهري وعلي الشهرستاني وعبد الحسين الشيرازي واحمد الخراساني ومهدي الخراساني وحسن الطباطبائي وعبد الحسين الطباطبائي.

كما وجهت اتهامات للحكومة بتزوير الانتخابات كي تأتي بالموالين لها، والمستعدين للتصديق على المعاهدة البريطانية، حيث فاز ٧٤ من مرشحي الحكومة من مجموع ٨٩ مرشحا ولم يفز من المعارضين سوى ١٥ مرشحا لقد كان التزوير فاضحا في انتخابات المجلس التأسيسي ففي مدينة الكاظمية الشيعية حصل الساسة الشيعة على اصوات اقل من غير الشيعة او حتى غير المسلمين فقد حصل جعفر ابو التمن على ١٩ صوتا، وعبد الحسين الجلبي على ١٦ صوتا، وعبد الغني كبة على ١٤ صوتا، والسيد محمد علي هبة الدين على ١٢ صوتا، في حين حصل عبدالله الدليمي على ٣٨ صوتا، وعبد الجبار الخياط وهو مسيحي على ٣٢ صوتا، وحصل مناحيم دانيال وهو يهودي على ٢٦ صوتا..

كل تلك الاحتياطات لم تمنع من تباطؤ المجلس في التصديق على المعاهدة اذ بقي المجلس يناقشها مدة شهرين حتى اضطر الملك فيصل للتدخل عندما اجتمع باعضاء المجلس ابلغهم بتهديد بريطانيا بايجاد صيغة انتداب اخرى اذا لم يصادق المجلس على المعاهدة لم يؤثر حديث الملك كثيرا، ولم يتم الاتفاق على التصديق على المعاهدة ولم يبق سوى يوم واحد على الانذار البريطاني، لكن لم يحضر النواب كي يكتمل النصاب، فجرى استعمال شتى الوسائل من رجاء وتضرع الى الحاح، وربما التهديد او العنف مع بعضهم قال الحاج ناجي الكرادي ان رجال الشرطة سحبوه من فراشه ووضعوه في السيارة، وكان لا يدري هل سيأخذونه الى المقصلة ام الى مكان اخر في العاشرة والنصف من ليلة ١١ حزيران ١٩٢٤ امكن جمع ٦٨ نائبا من مجموع ٩٥ نائبا في تلك الاجواء المتوترة والضغط الذي مورس على النواب جرى التصديق على المعاهدة بموافقة ٣٧ صوتا، ومعارضة ٢٣ صوتا، وامتناع ٨ اصوات.

مع كل هذه الاجراءات التعسفية والترهيب والتزوير بقي المجلس التأسيسي العراقي ينظر اليه كانجاز وطني هام في ظل سلطة الاحتلال ومنبر وطني حر يمارس دوره في سن التشريعات والتصديق على الاتفاقيات منح الثقة للحكومات رغم ان مجلس عصبة الامم قد فرض الانتداب البريطاني على العراق في ٢٥ نيسان ١٩٢٥.

قام المجلس بسن اول دستور عراقي، وعبد المحسن السعدونهو في الحقيقة نسخة معدلة قدمتها دار الاعتماد البريطاني برئاسة السير برسي كوكس، ومستشارين انكليز آخرين في ٣ نيسان ١٩٢٤ قدم رئيس الوزراء لائحة الدستور الى المجلس التأسيسي العراقي ليصوت عليها وفي ٧ نيسان ١٩٢٤ انعقد المجلس لدراسة مشروع الدستور، وبعد ست عشرة جلسة وافق عليه مع اجراء بعض التعديلات الطفيفة ارسل الدستور الى عصبة الامم وفقا للمادة الاولى من صك الانتداب فوافقت عليه.

بقي هذا البرلمان العراقي قائما ٣٤ عاما (١٩٢٤.١٩٥٨) حيث كانت الانتخابات تجرى بصورة دورية، وتناقش فيه القوانين والمعاهدات والتشريعات، وبقي دستور ١٩٢٥ معتمدا ولم يشكك احد في المجلس بانه غير شرعي لانه تشكل في ظل احتلال اجنبي فاذا كان المجلس غير شرعي، فيستوجب ان تكون جميع قراراته وتشريعاته غير شرعية وغير قانونية، وهذا ما لا يدعيه احد اليوم، فكيف يمكن اعتبار الانتخابات القادمة غير شرعية والجمعية الوطنية القادمة غير شرعية وكلاهما تشكل في ظل الاحتلال؟

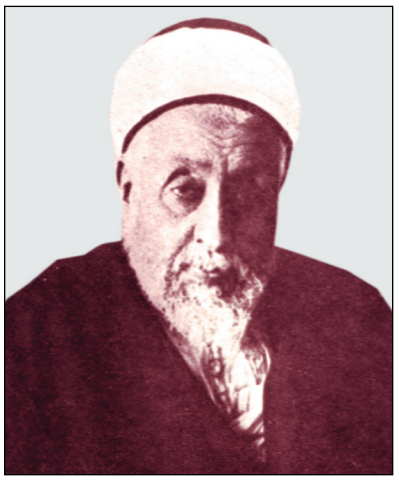

عبد الرحمن النقيب

الانتخابات النيابية .. وانتفاضة عام 1952 !

د. محمد حسين الزبيدي

لقد كانت المجالس النيابية وطريقة تأليفها وانتخاب نوابها من اولى المشاكل التي جابهتها المعارضة الوطنية في العراق، فقد كانت الحكومات التي تألفت في ظل الانتداب البريطاني والتي جيء بها الى الحكم لتكييف مبادئ الانتداب وافراغها من صيغ المعاهدات في العشرينيات وتصديق هذه المعاهدات في المجالس النيابية، كانت هذه الحكومات مضطرة للاتيان بمجالس نيابية تختار اعضاءها اختيارا يضمن لها المصادقة على تلك المعاهدات. يقول الاستاذ محمد مهدي كبة في مذكراته الصادرة من دار الطليعة ببيروت، ان الظفر بكرسي النيابة دون موافقة وترشيح السلطات واشراف على صناديق الاقتراع محصورا بالمجالس البلدية، ومن تختاره وكان "الانتخاب يجري على درجتين وعلى اساس القائمة واللواء، فكان من المستحيل على اي مرشح للفوز بهذه الانتخابات اذا لم يكن مرشحا من الحكومة، وبقيت هذه الرغبة لدى البلاط والانكليز والمتنفذين من افراد الطبقة الحاكمة في السيطرة على المجالس النيابية وعدم السماح للحد منها حتى بعد ان ثبتت سياسة الانكليز بعقد معاهدة ٣٠ حزيران لئلا تكون في المجالس النيابية معارضة قد تفسد عليهم جميع ماتقاسموه من سلطان ونفوذ وتوزعه في مغانم ومناعم وتفردوا به من مصالح لذلك (صحوا) اذ انهم عن كل الشكاوى والصيحات التي انطلقت من افواه ابناء الشعب العراقي ومن يمثلهم ويعبر عن ارادتهم ورغباتهم بضرورة اجراء تغيير جذري في طرق جمع المجالس النيابية وافساح المجال للشعب ان يبعث بممثليه الى هذه الندوة التشريعية التي نص على وجودها الدستور لتكون منبرا لابناء الشعب وممثليه الحقيقيين لينطقوا بلسانه ويعبروا عن آمال الامة. لذلك نرى ان الحزب الوطني العراقي الذي كان برئاسة المغفور له جعفر ابو التمن وهو الحزب الوحيد الذي كان ينطق بلسان ابناء الشعب، لم يدخل اي معركة انتخابية طيلة مدة حياته السياسية لعلمه ان دخول الانتخابات في ظل ذلك القانون ومايرافقه من تدل من جانب السلطات لايمكن لاي مرشح حزبي او مستقل حكومي بالفوز فيها، وكان يشترط لدخول الانتخابات تعديل قانون الانتخابات والاعلان عن تدخل الحكومة فيها وذلك التدخل الذي بلغ حدا بحيث ان عميد الطبقة الحاكمة نوري سعيد باشا، قال في احدى جلسات مجلس النواب ردا على احد النواب الذي قال انه ينطق بلسان الشعب الذي انتخبه بانه يتحداه ويتحدى اي نائب يزعم انه جاء بارادة الشعب وانتخابه ان يستقيل من النيابة ثم يرشح بنفسه ويستطيع العودة الى هذه القاعة اما من كان يضع قوائم الترشيح في تلك العهود، ففي العشرينيات ومن جمع المجلس التأسيسي كان البلاط بالتشاور مع المستشارين الانكليز هو الذي يرشح النواب ويضع قوائم ترشيحهم بعد تثبيت سياسة الانكليز في العراق بمعاهدة ٣١ حزيران ١٩٣٠ ودخول العراق عصبة الامم، استأثر البلاط مع بعض ذوي الحظوة لدى الانكليز والبرلمان بأمر ترشيح النواب ليساير المجلس النيابي الوزارات التي يأتي بها البلاط الى الحكم. فكانت المعارضة الوطنية تلجأ الى الشعب والرأي العام وكان مظهرها الشارع والاحتجاجات الشعبية والاضرارات والتظاهرات ثم بعد ذلك استقالت وزارة نوري السعيد وعهد الى مصطفى العمري بتأليف الوزارة على انها وزارة انتقالية لحل المجلس واجراء انتخابات حتى اذا حلت وزارة العمري المجلس في يوم ٢٧ ت١ / ١٩٥٢ تقدمت الاحزاب في اليوم التالي بمذكرات وافية الى الوصي على العرش استعرضت فيه اوضاع البلاد العامة وشددت فيه من مطالبها بوجوب تعديل قانون الانتخابات.

من ذاكرة العدسة

اعضاء مجلس الاعيان في دورة سنة ١٩٢٩ وقد ظهر الى يسار الصورة المرحوم طه الراوي سكرتير المجلس آنذاك

ذاكرة عراقية

ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير
فخري كريم

التحرير : علي حسين
التصميم : نصير سليم التصحيح اللغوي : يونس الخطيب